

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

في شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

من طرف : بلحساين مريم

بعنوان:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

(1990-2022)

نوقشت بتاريخ 2024/06/20 أمام لجنة المناقشة المكونة من :

رئيسا

جامعة تلمسان

السيد : بلدغم محمد

مشرفا

جامعة تلمسان

السيد: بن معمر عبد الباسط

ممتحنا

جامعة تلمسان

السيد: زغودي أحمد

السنة الجامعية

2024- 2023



إهداء

الحمد لله الذي ما انتهى درب وختم جهد ولا تم سعي إلا بفضلته الحمد لله الذي يسر البدايات وأكمل النهايات وبلغنا الغايات.

الحمد لله ما تم جهد ولا ختم سعي إلا بفضلته و ما تخطى العبد من عقبات وصعوبات إلا بتوفيقه

"اللهم اجعلها بداية خير وتوفيق لي "

من قال أنا لها "نالها " لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق

محفوفًا بالتسهيلات، لكنني فعلتها ونلتها. الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا , الذي بفضلته ها أنا اليوم انظر الى حلما طال انتظاره وقد أصبح واقعا افتخر به.

اهدي هذا العمل الى ملاكي الطاهر، وقوتي بعد الله , داعمتي الأولى والأبدية "أمي" حفظها الله وأدامها

لنا، ممتنة لان الله قد اصطفاك لي من البشر أما يا خير سند عوض، إلى من دعمني وتمنيت لو كان

موجود معي في نجاحاتي الى أبي الحبيب "رحمه الله"، إلى إخوتي "إيمان" و "عبد الفتاح" لكم جزيل الشكر

على كل الدعم، كذلك اهدي هذا العمل الى جدي حبيبة حفظها الله و أطال الله عمرها و جدي

رحمه الله الى كل أخواي الذي كانوا جزء مهم من نجاحي كل واحد باسمه، وإلى خلالي و بنات عائلتي

(نسيم، لامية، إكرام، أسماء، فاطمة، وكل واحدة باسمها) شكرا لكم، و إلى من شرفا عائلتنا و الذي

طال انتظارهما "إسراء" و " نسيم" حفظكما الله، و إلى صديقتي "خولة" و "خيرة"، إلى زميلاتي طول

فترة دراستي و إلى زميلات في نفس الدفعة 2024.



الشكر و التقدير



الحمد لله الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي والذي ألهمنا الصحة والعافية
والعزيمة، فالحمد لله حمدا كثيرا نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ
الفاضل "بن معمر عبد الباسط" على إشرافه على هذا العمل وعلى كل ما قدمه
من توجيهات و نصائح و معلومات قيمة ساهمت في إنجاز هذا البحث.
كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة.

وأشكر كل من مد يد العون و المساعدة ولو بكلمة شكرا لكم.

بلحساين مريم

قائمة الأشكال:

.....23	الشكل 01: مراحل النمو
.....32	الشكل 02: اهتمامات الفكر الحديث في تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي
.....58	الشكل 03: منحى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر صافي تدفقات الوافدة (من الناتج المحلي الإجمالي%) الجزائر خلال الفترة (1990-2022).
.....60	الشكل 04: منحى تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)
.....64	الشكل 05: معيار Akaike
.....68	الشكل 06: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي
.....68	الشكل 07: اختبار المجموع التراكمي للبواقي
.....69	الشكل 08: اختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي

قائمة الجداول:

.....22.....	الجدول رقم 01: الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية
.....63.....	الجدول 02: اختبار جذر الوحدة ADF و PP
.....65.....	الجدول 03: اختبار التكامل المشترك.
.....66.....	الجدول 04: تقدير معلمات طويلة الأجل.
.....67.....	الجدول 05: اختبارات التشخيص.

الفهرس:

1	مقدمة:
1	الفصل الأول:
7	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
7	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار
7	الفرع الأول: تعريف الاستثمار
8	الفرع الثاني: أنواع الاستثمار
9	المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
9	الفرع الأول: تعريف و أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
13	الفرع الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
16	المطلب الثالث: مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره.
16	الفرع الأول: مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر
18	الفرع الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر
20	المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي
20	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
20	الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي
21	الفرع الثاني: الفرق بين النمو و التنمية:
22	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.
28	المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي
29	المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.
30	المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي حسب نموذج هارود-دومار.
31	المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي حسب نموذج سولو:
32	المطلب الثالث: التفسير الحديث لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي:
37	الفصل الثاني:
39	المبحث الأول: الدراسات المحلية.
48	المبحث الثاني: الدراسات الأجنبية
54	المبحث الثالث: أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات السابقة.

.....56.....	الفصل الثالث:
.....58.....	المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).
.....60.....	المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر.
.....61.....	المبحث الثالث: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).
.....70.....	الخاتمة العامة

مقدمة عامة

مقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي هدف تسعى إليه جميع دول العالم لتحقيقه، بحثاً عن عوامل و وسائل لرفع مستوى المعيشي للأفراد المجتمع. و يعد اليوم النمو الاقتصادي أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها جميع الدول لتحقيقه سواء كانت نامية أو متقدمة ، حيث أنه لا يمكن اعتبار أي عملية تنمية اقتصادية دون تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة بشكل مستمر. و يعد متوسط نصيب الفرد الحقيقي من أهم المؤشرات التي تميز بين الدول المتقدمة و الأقل نمواً، حيث يشير ارتفاعه إلى تحسن الظروف المعيشية للأفراد و رفاهيتهم. ويرجع الفرق في مستوى الرفاهية بين البلدان المتقدمة والنامية إلى الفجوة الكبيرة بين مستويات الدخل في هذه البلدان.

اهتم الاقتصاديون بمعرفة المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي ومن بين هذه المتغيرات يوجد الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تؤثر على تطور الدول ، و التي تعتبر من أهم المواضيع الاقتصادية التي كانت محل دراسات مختلفة، لما له من فوائد تتمثل أساساً في تعزيز بؤادر العولمة من خلال انفتاح الأسواق العالمية. و يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد مصادر تدفقات رؤوس الأموال التي شهدت تطوراً نظراً للدور الهام الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة.

ومن هنا تشتد المنافسة بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال توفير بيئة و مناخ ملائم التي تسهل قدومها إلى السوق المحلي، حيث قامت الدول النامية بتشريع قوانين مناسبة لاستقطاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة و منح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب، و الجزائر من بين هاته الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي إليها لأنه يجلب عدة مزايا التي من تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

و من هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية:

ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)؟

و للإجابة على الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر و واقعه في الجزائر؟
- ما المقصود بالنمو الاقتصادي و واقعه في الجزائر؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

- يوجد أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.
- لا يوجد أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع:

لعل من أهمها:

- الرغبة في اكتساب معرفة حول هذا الموضوع.
- معرفة الدور الفعال الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي.
- الأهمية المتزايدة التي يحظى بها الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الحكومات والاقتصاديين على حد سواء وبالخصوص لدى الدول النامية.

أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون محركاً رئيسياً لعملية التنمية

الاقتصادية من خلال قدرته على نقل التكنولوجيا والمهارات المتقدمة إلى البلد المضيف، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب دوراً معززاً في تعويض أوجه القصور التي قد تكون موجودة في رأس المال المحلي، مع ما يرتبط بذلك من إمكانية تدريب القوى العاملة وتزويدها بمهارات الإنتاج والتسويق والإدارة المتقدمة.

أهداف الدراسة:

➤ التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم الأدوات الاقتصادية التي تحاول غالبية الدول وبالأخص النامية جذبها والاستفادة منه.

➤ معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

➤ معرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة قلة المراجع المتخصصة في هذا المجال. عدم وجود مصادر للبيانات عن الاقتصاد الوطني التي تمتاز بالمصداقية.

حدود الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة على الحدود التالية:

الإطار المكاني: تم القيام بهذه الدراسة في الجزائر.

الإطار الزمني: تم أخذ فترة الدراسة من (1990-2022).

المنهج المتبع في الدراسة:

في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لسرد مختلف المفاهيم و التعريفات لكل من النمو

الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر و طبيعة العلاقة بينهما، وكذا تحليل واقع كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر.

أما الجانب التطبيقي سيتم الاعتماد على التحليل القياسي لدراسة العلاقة بين المتغيرات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

هيكل البحث:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول:

حيث الفصل الأول يتناول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي و العلاقة التي بينهما من خلال تقديم مفاهيم و تعريفات و نظريات و نماذج لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

أما الفصل الثاني فسيكون مخصص للدراسات السابقة حول هذه الدراسة.

أما الفصل الثالث الذي جاء تحت عنوان الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الذي يتناول واقع كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، وكذلك التعرف على النموذج القياسي و تحليل نتائجه.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو

الاقتصادي

تمهيد:

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أداة هامة في تعزيز النمو الاقتصادي في السنوات القليلة الماضية وتنظر إليه البلدان النامية نظرة مختلفة فقد أصبحت مسألة اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر تحدياً ضرورياً وهاماً وغير قابل للتفاوض، حيث تدرك معظم البلدان النامية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يوفر رأس المال والتكنولوجيا المتقدمة والخبرة الإدارية، وأنه يمكن استخدامه لتنمية اقتصادها، ونظراً للفوائد العديدة التي يمكن جنيها من الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل زيادة كفاءة المنتجات المحلية، فإنها تحرص على استكشاف سبل وآليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ولذلك يجب على البلدان النامية أن تسعى جاهدة إلى توفير أرضية خصبة لفوائده في تعزيز النمو من خلال توفير الحوافز والمؤسسات والضمانات الفعالة التي تؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار.

سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

الفرع الأول: تعريف الاستثمار

الاستثمار لغة: هو مصدر استثمر يستثمر، وهي مشتقة من الثمر أي ما يحمله الشجر¹.

الاستثمار اصطلاحاً: استخدام الأموال في الإنتاج إما بشراء الآلات والمعدات والموارد الأولية مباشرة، وإما بطريقة غير مباشرة كشراء السندات والأسهم².

التعريف الاقتصادي للاستثمار: ويوجد عدة تعاريف نذكر منها:

- الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق عوائد أو لزيادة الدخل³.

- الاستثمار يعني التضحية بإنفاق مالي معين الآن مقابل الحصول على عائد متوقع في المستقبل⁴.

- أما كينز فقد عرف الاستثمار بأنه "الإضافة الحالية في قيمة المعدات الرأسمالية الناتجة عن أنشطة الإنتاج خلال فترة ما"⁵.

- عرف المشرع الجزائري الاستثمار بأنه عملية خلق وتوسيع القدرات وإعادة الهيكلة، وتفعيل المؤسسات من خلال مساهمة المساهمين في رأس المال في العملية الإنتاجية⁶.

¹ قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار، دار الثقافة، طبعة الأولى، عمان، 2009، ص 29.

² قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 29.

³ محمد بشير علي، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص 32.

⁴ منصور الزين، تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية، دار الراجحة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2012، ص 16.

⁵ جون ماينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل و الفائدة والنقود، ترجمة: إلهام عيادروس، دار العين للنشر، طبعة الأولى، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص 116.

⁶ المادة 02 من المرسوم التشريعي 12-93، بتاريخ 5 أكتوبر 1993، الجريدة الرسمية رقم 64، الصادرة في 10 أكتوبر 1993.

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار

هناك عدة أنواع للاستثمارات تختلف حسب تصنيفات نذكر منها مايلي:

1. من حيث الطبيعة القانونية: وتنقسم إلى:

أ. استثمار عام: هو الاستثمار الذي تقوم به الدولة لتحقيق أهدافها و تحقيق حاجيات المصلحة العامة¹.

ب. استثمار خاص: هو الاستثمار الذي يقوم به الخواص إما أفراد أو شركات يوظفون مدخراتهم في مشاريع

اقتصادية معينة².

ت. استثمار مختلط: وهي الاستثمارات التي تدمج بين القطاعين العام والخاص لإقامة المشاريع الكبرى³.

2. من حيث مدة الزمنية: و من حيث المدة المستغرقة للاستثمارات فتقسم إلى:

أ. استثمارات قصيرة الأجل: هذه الاستثمارات مدة إنجازها أقل من سنتين وتكون نتائجها في نهاية الدورة

الأولى لأنها مرتبطة بدورة الاستغلال.

ب. استثمارات متوسطة الأجل: و هي استثمارات التي تكون مدة إنجازها ما بين السنتين و الخمس سنوات⁴.

ت. استثمارات طويلة الأجل: وهي الاستثمارات التي مدة إنجازها تكون أكثر من خمس سنوات، ويتم توظيف

فيها نسبة معينة من السيولة المتمثلة في أوراق مالية طويلة الأجل⁵.

3. من حيث الموطن: وتنقسم إلى:

¹ قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار، مرجع سابق، ص37.

² ماجد أحمد عطا الله ، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، 2011، ص22-23.

³ رمضان الشراح، استثمار النظرية والتطبيق، منشورات ذات السلاسل، طبعة الأولى، الكويت، 2005، ص14.

⁴ منصور الزين، تشجيع الاستثمار وآثره على التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص22.

⁵ رمضان الشراح، استثمار النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص17.

➤ الاستثمارات المملوكة: هي الاستثمارات التي تنتقل فيها الموارد سواء كانت مادية أو معنوية داخل البلد،

➤ فالمستثمر وطني، يستخدم موارد موجودة في البلد (محلية) لإنشاء مشاريع استثمارية¹.

➤ الاستثمارات الأجنبية: تتمثل في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد لاقتصاد البلد المضيف، إما

عن طريق محفظة استثمارية من أسهم وسندات، ومشتقات مالية، أو عن طريق الإسهام في الأصول

الإنتاجية للبلد المضيف².

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: تعريف و أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

عرف تقرير الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (U.N.C.T.A.D) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار

ينطوي على علاقة طويلة الأمد بين الدولة المضيفة و المستثمرين الأجانب و يعكس منفعة و سيطرة دائمة من قبل

المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في مؤسسة مقيمة في اقتصاد الدولة المضيفة³.

أما منظمة التجارة العالمية (W.T.O) فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يقوم به المستثمر المقيم

في بلد ما (البلد الأصلي) عندما يمتلك أصول إنتاجية في بلد المضيف قصد إدارتها⁴.

ووفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D) الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار لغلاف بناء

علاقات اقتصادية دائمة تسمح بممارسة تأثير كبير في إدارة كيان مقيم في اقتصاد بلد المضيف⁵.

¹ عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، طبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 19-20.

² حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991، ص 40.

³ UNCTAD World Investment Report 2004 : The Shift Towards Services, United Nations, New York And Geneva, 2004, p 345.

⁴ هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية الصين نموذجاً، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 14.

⁵ عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 33.

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي (I.M.F) بأنه تلك الاستثمارات في مشاريع بدولة ما، ولكنها مملوكة لمقيمين في دولة أخرى وتبلغ نسبة السيطرة عليها 10% أو أكثر، ولا يشمل ذلك الاستثمارات التي تقوم بها البنوك في الأوراق المالية و الأصول الثابتة¹.

يعرف الاقتصادي Jon Dunning الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه أداة يتم من خلالها ليس فقط تصدير رأسمال خالص، وإنما هي صفقة متكاملة تتضمن إنشاء وتنظيم المشاريع، توريد الخبرات التنظيمية والإدارية وموظفين مؤهلين كذلك التكنولوجيا، كما يؤكد Dunning السمة الفريدة لحركة رؤوس الأموال الخاصة الدولية في أنها غالباً ما تكون مالكة للخبرات وكفاءات عالية التي لا يمكن أن تعبر الحدود إلا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر².

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه مجموعة من المشاريع التي يقوم بها المستثمر الأجنبي في البلد المضيف فله الحق في إدارتها و تسييرها، ولا يعتبر استثماراً أجنبياً إلا إذا كانت حصة المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر.

2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أشكال نذكرها في مايلي:

➤ الاستثمار المشترك:

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D) الاستثمار المشترك على انه اتحاد بين مشروعين أو أكثر لتنفيذ نشاط مشترك بواسطة كيان قانوني مستقل ينشئه و يديره المشتركون³.

ينطوي الاستثمار المشترك على الجوانب التالية:

¹ رم ثوامرية، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قامة، ص19.

² ميرونوف، الأطروحات الخاصة بتطوير الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة علي محمد تقي عبد الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص92.

³ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص481-482.

- ✓ عقد طويل الأجل بين مستثمرين أحدهما محلي آخر أجنبي للقيام بنشاط إنتاجي داخل الدولة المضيفة.
- ✓ قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية تابعة إما للقطار العام أو الخاص.
- ✓ شراء حصة من طرف المستثمر الأجنبي في شركة وطنية قائمة تصبح هذه الشركة شركة استثمار مشترك.
- ✓ لكل طرف له الحق في المشاركة في إدارة المشروع.
- ✓ لا تقتصر المشاركة في الاستثمار على رأس المال فقط، بل يمكن أن تتم أيضاً من خلال تقديم الخبرة والمعرفة والتكنولوجيا، المعلومات، المعرفة التسويقية أو تقديم السوق¹

➤ الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

هي قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق في الدولة المضيفة، وهو النوع المفضل لدى هذه الشركات إلا أن في الواقع غير مرحب بها في الكثير من الدول النامية، وذلك لأن البلدان المضيفة لا تقبل الترخيص الكامل لملكية المشاريع الاستثمارية لأسباب منها:

- الخوف من التبعية الاقتصادية وعواقبها السياسية على المستويين المحلي والدولي
- إمكانية احتكار الأسواق الدول النامية وهو أحد أهم الأسباب التي تخيف الدول من هذا النوع من الاستثمار².

➤ الاستثمار في المناطق الحرة:

المناطق الحرة هي جزء من أرض الدولة المضيفة، تخضع لسيادتها الكاملة، تقع بداخلها أو على منافذها البرية أو البحرية، وهي معزولة عن بقية أجزائها و يتم فيها تنظيم الأنشطة الاستثمارية بقواعد قانونية و اقتصادية خاصة³.

ومن أهم الأهداف لإنشاء المناطق الحرة هي:

¹ نعيمة أو عيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016، ص 17.

² عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص 21.

³ محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص 28.

- ✓ جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الاستفادة من المزايا التي تتيحها، يعتبر من أهم الأهداف التي تحاول الدول تحقيقها من خلالها، ولهذا تتنافس البلدان في تقديم التسهيلات للشركات المستثمرة في هذه المناطق¹.
- ✓ يتم استخدام هذه المناطق كأداة مساعدة في دمج الاقتصاد الوطني في منظومة الاقتصاد العالمي، وبالتالي مواكبة هذه التطورات.
- ✓ تقوية الروابط الأمامية للاقتصاد المحلي من خلال إنشاء صناعات تصديرية تعمل على تنمية الصادرات و زيادة القدرة الإنتاجية، كذلك تقوية الروابط الخلفية من خلال مدخلات من المواد الخام والمياه والكهرباء².

➤ الاستثمار في المشروعات أو عمليات التجميع:

وتتكون من اتفاقيات مبرمة بين طرفين أجنبي و محلي (عام أو خاص) ، على النحو التالي:

يزود الطرف الأول (الأجنبي) الطرف الثاني (المحلي) بمكونات منتج معين من أجل تجميعها لتصبح المنتج النهائي (على سبيل المثال سيارة أو جهاز تلفزيون) ، يلجأ المستثمرون الأجانب إلى هذا النوع من الاستثمار لعدة أسباب ، منها الحجم الكبير للسوق والتكلفة المنخفضة لعوامل الإنتاج كالعالة أو المواد الخام، الإعفاء من الضرائب والرسوم، المفروضة في الوطن الأم ، و في أغلب الأحيان خاصة في البلدان النامية ، يوفر الأجانب الخبرة والمعرفة والآلات المعدات والتكنولوجيا اللازمة لتصميم المصنع وطرق التخزين والصيانة و غيرها، يمكن أن تكون هذه المشاريع استثمارا أجنبيا مشتركا أو مملوكة بالكامل لأطراف أجنبية³.

¹عدنان سليمان، اقتصاديات المناطق الحرة، المؤسسة العامة للمناطق الحرة، دمشق، تموز 2004، ص94.

²محمد علي عوض الحارزي، مرجع سبق ذكره، ص42-43.

³عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

1. النظرية الكلاسيكية:

ووفقاً للفرضية الكلاسيكية، هناك فوائد كثيرة للاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن هذه الفوائد تعود في الغالب على الشركات المتعددة الجنسيات، و الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة لعبة من طرف واحد تريح فيها الشركات المتعددة الجنسيات في معظم الحالات، إن لم يكن في جميع الحالات. وبعبارة أخرى، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر من جانب الشركات المتعددة الجنسيات يأخذ أكثر مما يعطي.

ويستند الكلاسيكيون إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها على النحو التالي:

حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى البلد المضيف صغير .

تفضل الشركات متعددة الجنسيات إلى إعادة أكبر قدر ممكن من أرباح عملياتها إلى البلد الأصلي (الأم) بدلاً من

استثمارها في البلد المضيف

تنقل الشركات متعددة الجنسيات التكنولوجيا بمستويات لا تتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية للبلد المضيف.

وجود بعض شركات متعددة الجنسيات قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة و استقلالها السياسي و الثقافي¹.

2. نظرية عدم كمال الأسواق:

تفترض هذه النظرية على أن المنافسة الكاملة غير موجودة في أسواق البلدان النامية و أن الشركات المحلية في البلد

المضيف ليس لها القدرة على منافسة الشركات متعددة الجنسيات من حيث مستوى الإدارة و التكنولوجي أو توافر

¹ عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص52.

الموارد المالية¹، ويُعتبر الدافع الرئيسي للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الخارج هو أن لديها بعض المزايا الحصرية التي يمكن استغلالها في البلد المضيف، مثل الخبرة التكنولوجية والاختراعات والابتكارات².

3. نظرية دورة حياة المنتج:

تم وضع هذه النظرية في عام 1966 من طرف الاقتصادي ريموند فيرنون Raymond Vernon، ومفادها أن كل سلعة من السلع تمر بمراحل من لحظة وصولها إلى السوق التجاري حتى زوالها منه وتحتفظ الشركة المنتجة للسلعة بميزة تنافسية فريدة تتوفر عندها فقط و عندما تبدأ في التصدير السلعة إلى الخارج تفقد ميزتها المطلقة من خلال التبادل التجاري حتى تختفي في النهاية³.

و في مايلي سنعرض المراحل التي تمر بها دورة حياة المنتج:

❖ المرحلة الأولى:مرحلة الظهور (الإنتاج) والبيع

الهدف الأول من إنتاج سلعة جديدة هو بيعها في السوق المحلي، حيث تكون مرتفعة التكلفة في البداية ولا يشترىها إلا أصحاب الدخل المرتفع، و يظل العرض محدودا حتى يتم جمع المعلومات الكافية من ردود الفعل للمستهلكين بعدها تحاول الشركة التغلب على المعوقات المتعلقة بالتكلفة و السعر المرتفع، ثم يتم عرض دفعة أخرى من المنتج فإذا زاد الطلب عليه تبدأ الشركة في عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق القدرة الاستيعابية للسوق المحلي⁴.

❖ المرحلة الثانية:مرحلة النمو والتصدير

يزيد الطلب في هذه المرحلة على السلعة بشكل كبير، وتبدأ المؤسسة المنتجة باستغلال الفرصة وتقوم بتصديرها إلى

¹ عبد الكريم كاسي، الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية للنشر، لبنان، 2013، ص 77.

² هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2017، ص 26.

³ نعيمة أوغيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 37.

⁴ علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد، الأردن، 2007، ص 165.

الخارج، وذلك لتلبية الطلب المتزايد للأسواق الخارجية على السلعة، حيث هذه الإيرادات و الأرباح التي تكسبها الشركة تعمل من إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة¹.

❖ المرحلة الثالثة:مرحلة نضوج السلعة

تبدأ في هذه المرحلة عملية الانتشار والتوسع إلى الدول المشابهة للدولة الأم من حيث مستوى الدخل والطلب، تتوجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان المتقدمة التي لها رأس المال كثيف، كما أن سبب للقيام بهذه الاستثمارات وهو حماية السوق المحلي و هذا بالسيطرة والمهيمنة على سوق البلد المضيف من خلال الاستفادة من التكاليف المنخفضة في هاته الدول².

❖ المرحلة الرابعة: مرحلة الانحدار والتدهور.

في هذه المرحلة يبدأ المستهلكون بتغيير ولائهم للسلعة باحثين عن سلعة جديدة في السوق حيث تحاول المؤسسة جاهدة البقاء لأطول مدة في السوق وإعادة تجديد دورة حياة المنتج في أسواق لم يصلها بعد، وذلك بإجراء بعض التغييرات على الشكل الخارجي و أسعار المنتج³.

4. النظرية الانتقائية:

تعد هذه النظرية شاملة لتفسير مختلف الأنشطة التي تتم على المستوى الدولي، تمت صياغتها وتطويرها من طرف الاقتصادي John Dunning و لقد قام بما يعرف نموذج OLI يبين من خلاله أن محددات توطن الشركات في

¹ نعيمة أوغيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص38.

² عبد السلام أو قحف، نظرية التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص63.

³ نعيمة أوغيل، نفس المرجع السابق، ص39.

الخارج متعلقة بتوفر مزايا¹:

➤ المزايا الخاصة بالشركة: وهي مختلف الإمكانيات التي تتمتع بها الشركة من تكنولوجيا متطورة و نوعية التنظيم و الإدارة وحجم الشركة وموارد المالية و غيرها².

➤ مزايا الموقع: تبدأ الشركة بالبحث عن أحسن موقع لتوطين أنشطتها خارج حدود الدولة الأم معتمدة على عدة متغيرات كحجم السوق و كمية و نوعية عوامل الإنتاج، مستوى استقرار الاقتصادي الكلي.

➤ مزايا التدويل: وتتمثل في القدرة على توظيف الشركة لمواردها في سوق الدول المضيفة بطريقة فعالة، وكذلك تخفيض تكلفة المعاملات وحماية المنتج وتكنولوجيا المحمولة³.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره.

الفرع الأول: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

(1) بالنسبة للدولة المضيفة: تهدف من استقطابها للاستثمار المباشر إلى تحقيق عدة مزايا نذكر منها:

- زيادة رأس المال في البلد المضيف من خلال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و بالتالي تحسين ميزان المدفوعات⁴.
- تعوض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وإعادة استثمار أرباحه النقص في الاستثمار المحلي.
- تشجيع المنافسة بين الشركات المحلية مما ينتج عنه تحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات و خفض الاحتكار.

¹ عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، طبعة الأولى، بيروت، 2012، ص 51-52.

² Cnuced, sociétés transnationales, industries extractives et développement, Nations Unie, New York and Geneva, 2007 p46.

³ عميروش محمد شلغوم، نفس المرجع السابق، ص 53.

⁴ عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 21.

- توفير فرص عمل وبالتالي انخفاض في مستوى البطالة و هذا من خلال الشركات المستثمرة.
- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي نتيجة تزايد في الإنتاجية المحلية وهذا راجع إلى المشتركة¹.

(2) بالنسبة للمستثمر الأجنبي²:

- انخفاض تكلفة اليد العاملة في البلد المضيف.
- التسهيلات والمزايا الضريبية.
- وفرة المواد الخام.
- انخفاض المنافسة في أسواق البلد المضيف و توسيع أنشطته لاختراق أسواق جديدة وبالتالي ارتفاع في المبيعات وتعظيم أرباحه.

ثانيا: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

(1) بالنسبة للدولة المضيفة:

- تعتمد الشركات المتعددة الجنسيات على العمالة الأجنبية بسبب نقص العمالة المحلية المؤهلة، وهذا راجع لأنها لا توفر الفرص الكافية لتطوير مهارات وخبرات عمالة البلد المضيف، و لا يسمح للشركات المحلية الاطلاع على الأسرار الصناعية للمشاريع الاستثمارية الأجنبية، حتى و إن تم تقديم هذه الأسرار المتمثلة في الخبرات الصناعية والفنية للجهات المحلية فإنها تكون بتكلفة عالية.
- إن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر لا تساهم بدرجة كبيرة في توفير فرص العمل التي من شأنها أن تحدد من انتشار البطالة بمختلف أشكالها لأنها تعتمد على عمالة مستوردة من الخارج³.

¹ عميروش محمد شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص57.

² نفس المرجع السابق، ص58.

³ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص177.

- المبالغة في تقديم الإعفاءات الضريبية من طرف الدول المضيفة للمستثمرين الأجانب، فينتج عنها انخفاض في إيراداتها العامة.

- التخلص من مخلفات الإنتاج في الدول المضيفة مما قد ينجر عنه آثار سلبية على البيئة و تحميل الدول المضيفة تكاليف اقتصادية و اجتماعية كبيرة، بالإضافة إلى السيطرة على مصادر الطاقة لضمان الإمدادات للدول الأم مما قد ينجر عنه ممارسة ضغوط سياسية¹.

(2) بالنسبة للمستثمر الأجنبي²:

- التأثير السلبي على فعالية المشاريع المشتركة بسبب انخفاض القدرات المالية و الفنية للمستثمر الوطني.

- احتمال وجود تعارض في المصالح بين الطرف المحلي و الأجنبي، و في قرارات التسيير و الإدارة.

- في الاستثمار المشترك قد يسعى الطرف المضيف إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع مما يؤدي إلى زيادة درجة الخطر غير التجاري، وهذا يتناقض مع أهداف المستثمر.

- عندما يكون الطرف المحلي هو الحكومة في الاستثمار المشترك قد تضع شروط صارمة على التوظيف و التصدير و تحويل الأرباح.

الفرع الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

يوجد عدة آثار يخلقها الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

¹ عميروش محمد شلغوم، مرجع سابق، ص 59-60.

² عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 486 و 490.

1. آثاره على مستوى العمالة¹: تعتبر البطالة من أصب المشاكل التي تواجهها الدول لذلك تحاول خلق فرص

عمل كبيرة بتوظيف الاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ خلق فرص عمل جديدة نتيجة التوسع و كبر المشاريع.

✓ تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية المناطق النائية و المعزولة، وخاصة المناطق الريفية التي تمتاز

بالأنشطة الفلاحية التي يمكن أن تخلق مناصب شغل.

✓ عند دفع ضرائب على الأرباح المحققة من طرف الشركات الأجنبية، مما يؤدي إلى ارتفاع إيرادات الدولة وهذا

ما يمكنها من التوسع و إنشاء مشاريع استثمارية صناعية أو تجارية أو خدمية و بالتالي توفير مناصب عمل.

2. آثاره على ميزان المدفوعات:

✓ يكون أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة القصيرة هو زيادة النقد الأجنبي لدولة المضيف، وبالتالي يمكنها

الزيادة في الواردات دون الحاجة إلى رفع مستوى الصادرات، وبسبب الاتصالات الدولية التي تقوم بها

الشركات الأجنبية وخبرتها في الأسواق العالمية تفتح أبواب أمام منتجات الدول المضيف للنفوذ إلى الأسواق

الدولية وبالتالي ارتفاع حصيلة صادراتها.

✓ غالباً ما تكون في المدى المتوسط والبعيد آثار سلبية على ميزان المدفوعات بسبب أن الشركات الأجنبية تقوم

بزيادة في استيراد السلع الوسيطة والخدمات، و كذلك تقوم بتحويل أرباحها إلى البلد الأم².

3. أثره على الوضع التكنولوجي:

✓ لا تشمل التكنولوجيا العمليات العلمية فحسب، بل تشمل أيضاً على المعرفة والخبرة والمهارات اللازمة لإنتاج

منتج معين. و يعتبر تحسين المعايير التكنولوجية عاملاً مهماً في عملية الإنتاج، وبالتالي فإن التكنولوجيا هي

¹ Henri Bourginat: théories de l'investissement direct étranger ;édition, economica, Paris 1984 P 195.

² عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 82.

العامل الأهم في الإنتاج. ويساعد التقدم التكنولوجي على تحسين مستوى المعيشي في الدول النامية، وتوفر

الشركات متعددة الجنسيات الآلات والمعدات ذات المعايير التكنولوجية العالية لتلبية احتياجات الشركات

المحلية بشروط مواتية، مما يتيح للشركات المحلية فرصة إنتاج سلع بمواصفات عالمية¹.

✓ تتمتع المؤسسات الأجنبية على عكس المؤسسات المحلية بتكنولوجيا متقدمة و تقنيات إدارية وتسويقية أكثر

كفاءة، كما لديها علاقات دولية معروفة.

✓ إن نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى البلدان المضيفة مكلف وهناك شروط وقيود على استخدام هذه التكنولوجيا.

✓ قد ترجع أسباب نقل التكنولوجيا من قبل الشركات الأجنبية إلى سلوك استراتيجي مثل التخلي عن التقنيات

بسبب قدمها و استعمالها لفترة طويلة².

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

تعددت تعريفات النمو الاقتصادي فلكل اقتصادي وجهة نظر مختلفة نذكر منهم:

يشير مصطلح النمو الاقتصادي إلى الزيادة في الدخل و بالتالي ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الناتج

و الاستهلاك (أخذًا في الاعتبار معدل نمو السكان)³.

¹ نفس المرجع السابق، ص 79.

² بوشمال عبد الرؤوف، التسويق الدولي و تأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع التسويق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص76.

³ منصور الزين، مرجع سابق، ص78.

يعرف S.Kuznets النمو الاقتصادي للبلد ما بأنه: "الزيادة في قدرة البلد على عرض سلع اقتصادية متنوعة

لسكانها، و تستند هذه الزيادة على التقدم التكنولوجي و التعديلات المؤسساتية والإيديولوجية الضرورية"¹.

كما يعرف Diemer النمو الاقتصادي بأنه: "زيادة مستمرة في الحجم مصحوب بتغير هيكلية الذي يؤدي إلى

تحسين مستويات المعيشة، كما يعتبر هذا المؤشر دليل على حجم التغير في الاقتصاد و غالباً ما تستعمل المجموع

الاقتصادية لقياس النمو الاقتصادي مثل: الناتج المحلي الإجمالي و الناتج الوطني الإجمالي"².

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه استخدام اقتصاد دولة ما جميع عوامل الإنتاج المتاحة، منها

الموارد الطبيعية و البشرية و رأس المال، لزيادة كمية السلع و الخدمات المنتجة في الدولة وتحقيق الاكتفاء الذاتي

وتحسين مستوى المعيشي للأفراد و المجتمع.

الفرع الثاني: الفرق بين النمو و التنمية:

I. تعريف التنمية:

التنمية هي جهد مخطط له بشكل مدروس لتنسيق الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة لمجتمع معين من أجل تحقيق

مستوى معيشي و حياة اجتماعية عالية، و هي ظاهرة شاملة تدمج الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و

الثقافية وتشمل كل مظاهر الحياة في المجتمع.³

II. الفرق بين النمو و التنمية:

يوجد عدة فروق بين النمو و التنمية سنلخصها في الجدول التالي:

¹ ميشيل تودار، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسني و محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص175.

² Amand DIEMER, economie generale, Economie_ GESTION, IUFM Auvergne, p95.

³ صيري فارس الهيتي، التنمية السكانية و الاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2007، ص12.

الجدول رقم 01: الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- النمو هو زيادة الناتج القومي الصافي.	- تضمن التنمية إضافة إلى ذلك تغيرات أساسية النظام الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي،
- النمو الاقتصادي ينبغي أن يكون أعلى من معدل الزيادة السكانية.	- التنمية تؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي.
- من الممكن للاقتصاد أن ينمو دون وجود تنمية حقيقية، و النمو الاقتصادي قد ينحصر في قطاع محدود عن بقية الاقتصاد القومي، كما أن الدخل المتحقق من هذا القطاع قد يتسرب إلى الخارج أو تستحوذ عليه فئة محدودة جدا من السكان.	- التنمية الاقتصادية بالمعنى الحقيقي تعني الانتقال من هيكل اقتصادي ذي إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي الاستخدام الأمثل للطاقات الموجودة.

المصدر: عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات "مفاهيم ونظم اقتصادية"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص273.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

1. النظرية الكلاسيكية:

اختلفت آراء رواد هذه النظرية في تفسير النمو الاقتصادي ومن أهمهم:

➤ نظرية آدم سميث:

وفي هذه النظرية أوضح آدم سميث أن النمو الاقتصادي يحدث بشكل تراكمي، فكلما توفر رأس المال، يؤدي تقسيم العمل وتخصص الإنتاج إلى زيادة الإنتاجية وزيادة الإنتاج والدخل والادخار والتبادل، مما يؤدي إلى التوسع. وبالتالي يزداد حجم السوق بشكل أكبر، وبالتالي تستمر عملية النمو الاقتصادي، و بهذا أشار إلى التغيرات التقنية المضمنة

برأس المال التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، فبين أنه لا خوف من زيادة الإنتاجية والتراكم الرأسمالي طالما أن أي زيادة تحصل في الدخل تؤدي إلى زيادة مماثلة بالاستثمار¹.

حدد آدم سميث نموذج النمو الاقتصادي و الذي يركز على 3 عناصر أساسية وهي²:

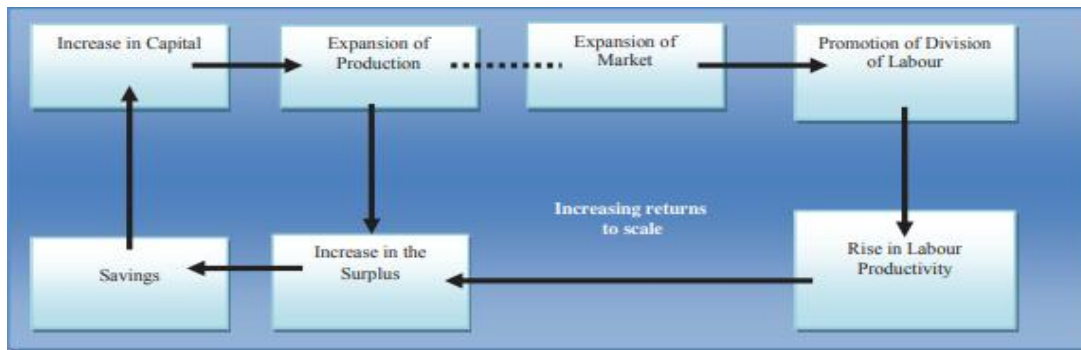
$$Y=F (K ,L ,N)$$

حيث:

Y : الإنتاج، K: رأس المال، L: العمل، N: الأرض

وفقاً لآدم سميث، تتكون عملية النمو الاقتصادي من زيادة في الإنتاجية ناتجة عن زيادة في قوة العمل المنتجة بسبب تقسيم العمل وتراكم رأس المال، مما يؤدي إلى توسع في الإنتاج وزيادة في الفائض والمدخرات، وينعكس ذلك في زيادة حجم السوق، كما هو موضح في الرسم البياني التالي:

الشكل 01: مراحل النمو



Source: Ayhan Ucak, Adam Smith: The inspirer of modern growth theories, procedia-social and Behavioral Sciences, Vol 195,2015,p666.

¹ حسن عباس التميمي، رجاء عبد الله عيسى السالم، مصادر النمو الاقتصادي ومؤثراته، الطبعة 01 ، دار الأيام للنشر، 2018، ص24-25.

² Ayhan Ucak, Adam Smith: The inspirer of modern growth theories, procedia-social and Behavioral Sciences, Vol 195,2015,p666.

➤ نظرية دافيد ريكاردو:

ارتكز في نظريته مجموعة من الفرضيات فهو يعتبر أن قانون تناقص الغلة لا ينطبق إلا على عامل الأرض فقط، وأن العمل في الزراعة يحدد توزيع العمل في الأنشطة الصناعية، وأن تراكم رأس المال يؤدي إلى الربح وأن هناك ثلاث مجموعات رئيسية: ملاك الأراضي والرأسماليون والعمال، وأن هذه المجموعات متداخلة وعلى أساس هذه العلاقات، يحدث النمو الاقتصادي من خلال توزيع الناتج القومي بين هؤلاء الأشخاص على شكل ربح و أرباح وأجور¹.

➤ نظرية روبرت مالتوس:

على الرغم من أن مالتوس اشتهر بتشاؤمه السكاني المعروف، إلا أنه طرح أيضًا آراء مهمة حول النمو الاقتصادي في الجزء الثاني من كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي، ويمكن تلخيص أهم أفكاره على النحو التالي:

- النمو هو الفرق بين الحد الأقصى للناتج النهائي المتوقع والناتج الفعلي، وكان يعتقد أن الاقتصاد يتألف من قطاعين رئيسيين هما الزراعة والصناعة، وأن الزراعة تخضع لقانون تناقص العوائد لأنها مستقلة عن التقدم التكنولوجي والتقني.
- ويقوم القطاع الزراعي على العمالة الكاملة ولا يوفر فرص عمل كافية.
- أما القطاع الصناعي فهو ضمان للتقدم الاقتصادي حيث توجد الفرص مربحة.
- رافضًا أفكار التوازن التلقائي لبابتست ساي ومالتوس، يرى أن الطبقة العاملة لا تدخر، لأن كل دخلها ينفق على الاستهلاك².

2. النظرية النيوكلاسيكية³:

ظهر الفكر الكلاسيكي الجديد في السبعينيات من القرن التاسع عشر بمساهمات أبرز المفكرين " ألفريد مارشال"،

¹ Jhingan, M. L, The economics of Development and planning, Fourty Edition, Delhy: Vrinda Publications, (2011),p 124-125.

² ناصري نفيسة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص38-39.

³ جمال داود سلمان الدليمي، التنمية الاقتصادية نظريات و تجارب، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، ط1، القاهرة، 2015، ص34،33.

"ويكسل" و"كلارك". ويقوم على إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون ركود اقتصادي، كما جاء في النظرية الكلاسيكية، وتمثل أهم أفكار الفكر الكلاسيكي الجديد فيما يلي:

- النمو الاقتصادي عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة حيث يؤدي النمو في أحد القطاعات إلى النمو في القطاعات الأخرى ويؤدي النمو في الناتج القومي إلى النمو في مختلف فئات الدخل مثل الأجور والأرباح، والتي تؤثر إيجاباً على بعضها البعض.

- يعتمد النمو الاقتصادي على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، رأس المال، الموارد الطبيعية و التنظيم والتكنولوجيا).

- إن النمو الاقتصادي كما يقول مارشال لا يتحقق فجأة إنما تدريجياً. وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن، حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

3. النظرية الكينزية:

بعد أزمة الكساد العالمي بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي وذلك سبب الثورة الكينزية في نظرية الدخل من جهة وبروز مشكلة الفقر بشكل واسع من جهة أخرى¹.

وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك²، بهذا أوضح كينز أن الناتج يرتبط باستخدام اليد العاملة وهذا يرتبط بالاستثمار، فيركز التحليل على المنظمين من خلال الاستمرار مع بقاء الكفاية الحدية لرأس المال بمستوى أعلى من معدلا لفائدة، والخلاف الرئيسي بين كينز والتقليديين يكمن في تدخل

¹ مايكل أبادجان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور وآخرون، دار المريخ، الرياض، 1999، ص457.

² محمد أحمد بدر الدين، استراتيجيات النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 2017، ص26.

الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي فضلا على أن التحليل الكينزي اعتمد على جانب الطلب بينما التقليديون كان تركيزهم على جانب العرض وتحقيق الزيادة بالقدرة الإنتاجية المتوفرة، كما قلل من أهمية العامل التقني وكان تأكيده على أن العامل التقني هو أحد أسباب ظهور الركود الاقتصادي¹.

4. نموذج هارود- دومار:

يهدف نموذج هارود- دومار إلى فهم الآليات التي يؤدي من خلالها الاستثمار والادخار إلى النمو الاقتصادي، وتم

$$g = \frac{s}{k/y} \quad \text{وضع أفكار هارود و دومار في النموذج التالي:}^2$$

حيث تمثل g ; s ; k ; y على التوالي معدل النمو، معدل الادخار، رأس المال، الدخل أو الناتج.

و لفهم كيفية صياغة معادلة النموذج نتبع مايلي³:

$$S = sy \dots\dots(1) \quad \text{لدينا الادخار الإجمالي (S) هو عبارة عن دالة تابعة للدخل}$$

بحيث الميل المتوسط للادخار.

$$I = \Delta K \dots\dots\dots(2) \quad \text{في حين يعرف الاستثمار بالمعادلة (2) بأنه التغير في رصيد رأس المال.}$$

أما v يمثل معامل رأس المال وهو عبارة عن حجم الاستثمار اللازم لتوليد وحدة واحدة من الدخل، أو أنه حجم

رأس المال اللازم لزيادة الناتج بوحدة واحدة.

$$V = k/y \dots\dots\dots(3) \Rightarrow K = v.y \dots\dots\dots(4)$$

$$\Delta k = v.\Delta y \Rightarrow v = \Delta k / \Delta y \dots\dots\dots(5) \quad \text{و بمفاضلة معادلة رقم (4) نحصل على}$$

$$I = S \dots\dots\dots(6) \quad \text{و بما أن شرط التوازن يتمثل في التساوي بين الادخار الإجمالي مع الاستثمار}$$

¹ زهرة حسن عباس التميمي، رجاء عبد الله عيسى السالم، مصادر النمو الاقتصادي ومؤثراته، الطبعة 01، دار الأيام للنشر، 2018، ص29-30.

² كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة لدول عربية دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013، ص39.

³ محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص91-93.

و باعتماد المعادلة (5) نجد: $i = \Delta k = v. \Delta y \dots \dots \dots (7)$

و بتعويض المعادلة (7) و (1) في (6) يمكن التوصل إلى النتيجة الآتية:

$$sy = v. \Delta y \dots \dots \dots (8)$$

و بما أن معدل النمو g هو $g = \frac{\Delta y}{y}$

$$g = \frac{s}{v} = \frac{s}{k/y} \dots \dots \dots (9) \quad \text{و منه نكتب}$$

والم سبق يتبين أن شرط النمو الثابت عند مستوى التشغيل الثابت والتي انطلق منها هارود و دومار والذي يظهر أن معدل النمو يساوي معدل الادخار مقسوماً على نسبة رأس المال على الناتج. وبناء على ذلك يسود الاقتصاد حالة من التوازن الحركي حينما ينمو ذلك الاقتصاد بمعدل مساو لحاصل ضرب نسبة الطاقة الإنتاجية إلى رأس المال في متوسط الادخار للمجتمع.

5. نموذج سولو:

يوسع هذا النموذج إطار نموذج هارود و دومار عن طريق إضافة عنصر إنتاجي آخر (عنصر العمل)، ومتغير مستقل ثالث و هو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي¹.

بني نموذج سولو على تفاعل معادلات أساسية في الاقتصاد الكلي وهي: $y = AK^\alpha . L^{1-\alpha}$ وهي عبارة عن

دالة كوب دوغلاس حيث:

y : الإنتاج الإجمالي K : رأس المال

A : تكنولوجيا L : العمل

هناك علاقة أساسية في دالة الإنتاج الكلية: $y = AK^\alpha L^{1-\alpha} \Leftrightarrow y = AK^\alpha$

¹ رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حاج لخضر، باتنة، 2008، ص61.

وهي عبارة عن دالة الإنتاج الإجمالية مقسومة على L و التي تعطي الإنتاج الإجمالي للفرد y وكثافة رأس المال k ،

$$y = C + I + G$$
 كما أن معادلة إجمالي الناتج الداخلي تتمثل في:

C : استهلاك القطاع الخاص؛ G : استهلاك القطاع العام؛ I : الاستثمار أو الادخار، و أيضا دالة الادخار تتمثل

$$I = SY$$
 في:

هذه الدالة توضح الادخار، I عبارة عن الجزء S من الإنتاج الكلي Y .

وأيا التغيير في رأس المال ممثل في العلاقة: $\Delta K = SY - SK$ حيث: S معدل الاهتلاك.

أيضا التغيير في قوة العمل تتمثل في: $L_{t+1} = L_t(1 + gl)$ حيث: gl : دالة النمو بالنسبة ل L .

وتجدر الإشارة إلى تركيز سولو على التكنولوجيا في زيادة الإنتاجية، حيث أدخل هذا النمو العوامل التكنولوجية كجزء

لا يتجزأ من عوامل الإنتاج لأول مرة، كما أعطى سولو ثقلا للتكنولوجيا في رفع الإنتاجية و بالتالي معدل النمو¹.

المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي

يوجد عدة مؤشرات لقياس النمو الاقتصادي لدولة ما، حيث سنركز على أكثر المؤشرات شيوعا.

أ. الناتج المحلي الإجمالي:

هو القيمة السوقية للخدمات والسلع النهائية المنتجة محليا في فترة زمنية معينة عادة تقاس بالسنة. وجد عدة مؤشرات

لقياس النمو الاقتصادي لدولة ما، حيث سنركز على أكثر المؤشرات شيوعا، و الهدف منه هو تقدير التدفق العام

للإنتاج الحالي ضمن شعب ما، والدخل الذي يولده، خلال الوقت².

¹ سعدي هند، مرجع سبق ذكره، ص70.

² بيتر بيتكي و ديفيد بريشيتكو، طريقة التفكير الاقتصادية، ترجمة: ليندا الحمود، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 2008، ص391-392.

ب. الدخل القومي المتوقع¹:

"يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع و ليس الفعلي، وقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما تتوفر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة إضافة على ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ بعين الاعتبار تلك المقومات عند حساب الدخل".

ت. متوسط الدخل الفردي:

هو المؤشر يشير إلى كمية السلع والخدمات المتاحة لكل مواطن. ووفقا لبعض الاقتصاديين فإن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي هو المؤشر الأكثر دقة للنمو الاقتصادي. إذا كان الدخل القومي لبلد ما يتزايد بمعدل أسرع من معدل نمو السكان، فلا شك أن البلد ككل يظهر علامات النمو الاقتصادي. من ناحية أخرى، في حين أن الزيادة في الناتج الإجمالي يمكن أن تكون مؤشرا للنمو الاقتصادي، إلا أن هذا ليس هو الحال في جميع الحالات. تنشأ المشكلة عندما يكون معدل النمو السكاني أكبر من معدل نمو الدخل القومي الحقيقي، وفي هذه الحالة ينخفض نصيب الفرد الحقيقي من الدخل على الرغم من زيادة الدخل القومي الحقيقي. ومتوسط نصيب الفرد من الدخل هو الدخل الذي يحصل عليه سكان بلد ما، و يحسب بقسمة الدخل القومي على عدد سكان البلد².

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

تعتبر النماذج النيوكلاسيكي للنمو ونماذج النمو الداخلي نقطة الانطلاق الرئيسة لمعظم الدراسات النظرية والتطبيقية حول جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي وهو ما سنتعرض له على النحو التالي:

¹ بلشرش عائشة، بن معمر عبد الباسط، أثر الابتكار على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 01، المجلد 08، أبريل 2022، ص 9.

² بلشرش عائشة، بن معمر عبد الباسط، نفس المرجع السابق، ص 9.

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي حسب نموذج هارود-دومار.

لقد بين التحليل السابق نظرية النمو الاقتصادي لنموذج هارود -دومار، ولكي تتمكن من فهم طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل هذا النموذج لابد من الأخذ بعين الاعتبار رأس المال الأجنبي، وكما هو معلوم فإن رصيد رأس المال يتكون من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي أي¹:

بحيث: I_d : الاستثمار المحلي؛ I_f : الاستثمار الأجنبي (المباشر و الغير المباشر) وبالتالي يصبح معدل النمو كالتالي:

$$g = \frac{I_d + I_f}{y}$$

ونستنتج أن: $s = I_d/y$

تبرز هذه النتيجة أهمية كل من رأس المال (المحلي و الأجنبي) والادخار المحلي في تحفيز النمو، ونظرا لأن الادخار يتسم بالانخفاض (خاصة في البلدان النامية)، الأمر الذي يوضح أهمية الاستثمار الأجنبي (مباشر غير مباشر) لسد الفجوة

بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي².

¹ صدر الدين صوالي، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص38.

² شوقي جباري و محمد محبوب الحداد، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال أفريقيا دراسة حالة، (تونس، ليبيا، مصر) مجلة الإستراتيجية و التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغام، العدد04، جانفي 2013، ص213.

المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي حسب نموذج سولو:

من المعروف أن الدول النامية تعاني من ندرة نسبية في رأس المال مقارنة بالدول المتقدمة التي تتمتع بإنتاجية حدية أعلى لرأس المال فإن ذلك يدفع إلى حركة دولية لرؤوس الأموال من هذه البلدان إلى البلدان النامية إما على شكل مباشر (الاستثمارات الأجنبية) أو غير مباشر (استثمارات في المحفظة المالية).

قام سولو ببناء نموذج جديد أطلق عليه المنهج المحاسبي للنمو لقياس النمو الاقتصادي من خلال المعادلة التالية:

$$y = A(k, L, F, Z)$$

حيث:

Y : تمثل الناتج المحلي الخام كمؤشر على للنمو الاقتصادي

A : تعبر عن كفاءة الإنتاج بفضل التكنولوجيا المرافقة للاستثمار الأجنبي.

K : تمثل رأس المال المحلي.

L : تشير إلى عنصر العمل.

F : تمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف.

Z : تمثل عوامل أخرى مؤثرة على الناتج المحلي الخام مثل الصادرات، الواردات و المتغيرات الوهمية¹.

وتجدر الإشارة إلى أن سولو ركز في تحليله على الاستثمار في رأس المال البشري، ممثلاً بنسبة الطلاب في الجامعات،

والعمليات التكنولوجية، ممثلة بالإنفاق على البحث والتطوير، و هذين العنصرين لهما أهمية كبيرة في تحفيز النمو في

البلدان النامية المضيفة، وعليه يمكن القول إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعوض نقص هذين العنصرين لدى البلدان

النامية، على عكس النماذج الكلاسيكية الجديدة الأخرى التي تركز فقط على الاستثمار في رأس المال البشري دون

أخذ التقدم التكنولوجي في الاعتبار².

¹ ناصوري عبد القادر، دحاني محمد ادريوش، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 6، العدد 6، جامعة جيلالي لباس، سيدي بلعباس، أبريل 2011، ص 129.

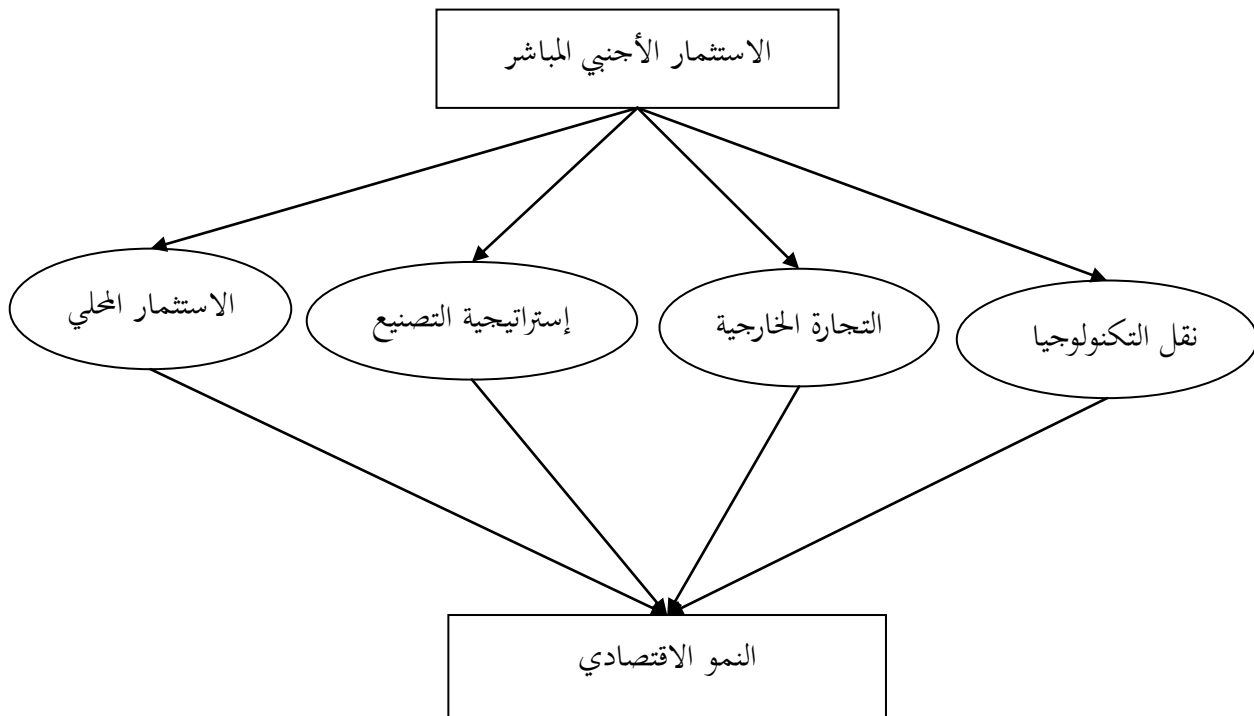
² سعدي هند، مرجع سبق ذكره، ص 79.

المطلب الثالث: التفسير الحديث لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي:

1) نظرية النمو الداخلي:

وتشير هذه النظرية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يعزز مخزون المعرفة في البلد المضيف عن طريق نقل المهارات و التقنيات و الابتكارات من المستثمرين الأجانب إلى الشركات و العمال المحليين، ومن الممكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا إلى زيادة إنتاجية و كفاءة اقتصاد البلد المضيف من خلال تحفيز المنافسة و الابتكار و الاستثمار¹.

الشكل 02: اهتمامات الفكر الحديث في تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي



¹ Edmore Mahembe, NM Odhiambo, Foreign Direct Investment And Economic Growth: A Theoretical Framework, Journal Of Governance And Regulation / Volume 3, Issue 2, 2014,p2.

المصدر: شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015، ص133.

(2) علاقة الاستثمار بعوائد التقدم التكنولوجي:

فالتقدم التكنولوجي يخلق منافسة بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية التابعة لها، ويوسع نطاق التكنولوجيا وينشرها، وينقل التكنولوجيا من الشركات الأجنبية التابعة إلى الشركات المحلية¹.

(3) علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الخارجية:

التجارة الخارجية هي القناة التي يؤثر من خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة، وبالتالي فإن كلاً منهما يحفز الآخر، أي أن هناك علاقة سببية. فوجود حوافز التصدير في البلدان المضيفة قد يحفز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك البلدان، ووجود الاستثمار الأجنبي المباشر قد يحفز المزيد من الواردات لتلبية متطلبات الإنتاج التي لا تنتج في السوق المحلية للبلد المضيف².

(4) الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو في ظل إستراتيجية التصنيع:

"فيما يتعلق بتوضيح اختلاف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة باختلاف إستراتيجية التصنيع، فقد حاول تبين ذلك Bhagwati إذ افترض كفاءة ذلك الاستثمار في إحداث النمو تختلف باختلاف إستراتيجية التصنيع سواء أكانت تشجيعاً للصادرات أو إحلالاً للواردات وتوصل إلى أنه عند التوازن فإن

¹ رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس الجزائر والمغرب، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص92.

² OECD ; survev of OECD work on international investment ; working parpers on international investment ; OECD publishing, p 15.

الإستراتيجية الأولى من المحتمل أن يترتب عليها حدوث زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة والعمل على زيادة صادرات الدولة المضيفة وبالشكل الذي يحفز النمو الاقتصادي كما أن ذلك التأثير على النمو سيكون أكبر في الإستراتيجية الأولى مقارنة بالثانية لأن إستراتيجية التصنيع للإحلال على الواردات تعتبر غير مرغوبة، لأنها تقوم على تشجيع الاستثمارات لتلبية احتياجات السوق المحلي مما يؤدي إلى تقلص تدفقات الاستثمار الأخرى المباشر إلى الدول المضيفة من ناحية وانخفاض تأثيرها من ناحية أخرى. لذا أطلق Bhagwati على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في التحفيز النمو الاقتصادي في ظل إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات بأثر الكفاءة إذ تسمح تلك الإستراتيجية بحرية العمل في ظل قوى السوق وإمكانية تخصيص الموارد وفقا للميزة التنافسية للدولة، كما تشجع على البحوث والتطوير وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري"¹.

5) علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستثمار المحلي:

إذا كان الاستثمار المحلي في الدول المضيفة يتم باستخدام تكنولوجيا قديمة أو تقليدية، فهنا لن تصمد الكثير من الشركات المحلية القائمة أمام المنافسة مع فروع الشركات متعددة الجنسيات، مما يترتب عليه خروج الكثير من تلك الشركات من حلبة الإنتاج، إن مثل ذلك يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية، وبالتالي يقال أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إحلالي، ويؤثر ذلك سلبا على معدل النمو الاقتصادي أو على الأقل تنشيط ذلك أن الشركات المحلية تملك تكنولوجيا متقدمة وأن لديها المعدل ، أما أثر التكاملية فيعني حسب shumpeter الإمكانيات لإحلال تكنولوجيا متقدمة محل القديمة، وهذا ما يؤدي بالشركات الأجنبية إلى جذب رؤوس الأموال من الخارج، أي أن تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من رؤوس أموال أجنبية فقط، فهنا ينشأ الأثر التكاملية وهو ما يحفز نشاط الشركات المحلية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الناتج، وبالتالي رفع و تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة"².

¹ شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص 153-154.

² سعدي هند، مرجع سبق ذكره، ص 84.

خلاصة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري ،حيث اختلفت الدراسات التي قام بها الاقتصاديون بهدف إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ،حيث اختلفت وجهات النظر بين هؤلاء الاقتصاديين وقد كانت كل من النماذج الكلاسيكية للنمو و النظريات الاقتصادية عاجلت موضوع النمو الاقتصادي من جوانب كثيرة مع أن كل تفسير يهدف إلى إعطاء النهج السليم الذي يمكن أن يسير عليه النمو الاقتصادي،وقد تم الاعتماد على العديد من النظريات في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر وتجدد الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يخلف آثار سلبية وأخرى إيجابية، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة هامة لرفع معدل النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة

تمهيد:

هناك العديد من الأدبيات التي درست هذا الموضوع من كل الجوانب، و قامت بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، و حاولت دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف، حيث اختلفت الدراسات من حيث منهجية التحليل و النماذج المستخدمة.

سنحاول في هذا الفصل عرض بعض الدراسات المختلفة منها الأجنبية و منها المحلية التي لها نفس السياق.

المبحث الأول: الدراسات المحلية.

1. دراسة (بربار نور الدين و آخرون 2017)¹.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012) باستخدام نموذج ECM و باستعمال المعادلة التالية:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 IDE_t + \alpha_2 IVD_t + \alpha_3 INF_t + \alpha_4 DO_t + \varepsilon_t$$

حيث:

Y: الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الثابتة.

IDE: الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

IVD: الاستثمار المحلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

INF: التضخم.

DO: درجة الانفتاح.

ε: الخطأ العشوائي.

و توصل الباحث على النتائج التالية:

✓ متغير الاستثمار الأجنبي المباشر لديه علاقة سلبية (التأثير المتوقع سلبي)، وهذا يسمح لنا أن نقول أن الاستثمار

الأجنبي المباشر له آثار سلبية طويلة الأجل على النمو الاقتصادي، وهذا ما يتوافق مع النتيجة التي تم العثور

عليها.

¹ بربار نور الدين و آخرون، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، العدد لثاني، ديسمبر 2017.

✓ درجة الانفتاح الاقتصادي المحصلة في نموذجنا تعبر عن حصة الصادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وبمستوى كبير بسبب قوة الواردات مقارنة بالصادرات.

✓ الاستثمار المحلي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي الذي يعكس وجود علاقة مباشرة بين النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي

✓ التضخم له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي الذي يعكس وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والتضخم.

2. دراسة (رفيق نزاري و هارون طاهر 2016)¹:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس و تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2012)، باستخدام نموذج (ARDL) الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة و باستعمال المعادلة

التالية: $\ln GDP_t = \beta_0 + \beta_1 \ln FDI_t + \beta_2 \ln GFC_T + \beta_3 \ln GFCE_t + \varepsilon_t$ حيث:

$\ln GDP$: لوغاريتم الناتج الداخلي الخام.

$\ln FDI$: لوغاريتم حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

$\ln GFC$: لوغاريتم التراكم الإجمالي لتراكم رأس المال الثابت.

$\ln GFCE$: لوغاريتم النفقات الإجمالية.

ε : الخطأ العشوائي.

حيث تحسلا على النتائج التالية:

✓ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

¹ رفيق نزاري و هارون طاهر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2012)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 44، جوان 2016.

✓ ترمز الإشارة الموجبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر أنه عند زيادته بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل

التغير في الناتج المحلي الخام الحقيقي بمقدار 0.05%

3. دراسة(ناصر عبد القادر و دهماني محمد ادريوش 2011)¹.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

(1980-2010)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) وباستعمال

الدالة التالية: $RGDP = f(FDI)$ حيث:

RGDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر (حجم تدفقات).

حيث توصلنا على النتائج التالية:

✓ وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بالرغم من

وجود اختلالات في المدى القصير.

✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي و لكن بشكل ضعيف على المدى القصير.

4. دراسة (بشير هارون 2022)²:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس و تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر و سنغافورة

(سنذكر نتائجها في دراسات الأجنبية) خلال الفترة (1990-2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات

¹ ناصر عبد القادر و دهماني محمد ادريوش، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره.

² بشير هارون، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر و سنغافورة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص السياسات التجارية و المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لحاج لخضر، باتنة، 2022.

الزمنية الموزعة (ARDL) و باستعمال المعادلة التالية:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 FDI + \beta_2 GNE + \beta_3 EXPO + \beta_4 ER + \varepsilon_t$$

حيث:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالقيمة الحقيقية.

FDI: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بالقيمة الحقيقية.

GNE: إجمالي النفقات الوطنية بالقيمة الحقيقية.

EXPO: إجمالي الصادرات الحقيقية.

ER: سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار.

ε : الخطأ العشوائي.

حيث توصل على النتائج التالية:

✓ ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعلاقة عكسية معنوية مع الناتج المحلي الإجمالي.

✓ يرتبط سعر الصرف بعلاقة عكسية معنوية مع الناتج المحلي الإجمالي.

✓ وجود أثر موجب ومعنوي لكل من إجمالي الإنفاق الوطني و الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

5. دراسة (نسمن فطيمة و الهروشي خطاب 2017)¹:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس و تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال

الفترة(1990-2015) باستخدام نموذج VECM و باستعمال المعادلة التالية:

$$PIB = \alpha_0 + \alpha_1 L + \alpha_2 K + \alpha_3 IDE + \varepsilon_t$$

حيث:

PIB: الناتج المحلي الإجمالي.

L: العمل

¹ نسمن فطيمة و الهروشي خطاب، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 4، ديسمبر 2017.

K: إجمالي رأس المال.

IDE: الاستثمار الأجنبي المباشر.

ε: الخطأ العشوائي.

حيث توصلا على النتائج التالية:

- ✓ وجود سببين من الاستثمار الأجنبي المباشر و العمل نحو الناتج المحلي الإجمالي.
 - ✓ وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي.
6. دراسة (كريمة قويدري 2011)¹.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991-2008) باستخدام دالة كوب دوغلاس و باستعمال برنامج (Minitab v.15) و المعادلة التالية:

حيث:

GP: الناتج الإجمالي، وهو يساوي الناتج المحلي الإجمالي مضافا إليه الواردات.

K: رأس المال المحلي.

FDI: رأس المال الأجنبي مقاس بتراكم الاستثمار الأجنبي.

IMP: الواردات من السلع والخدمات.

L: عنصر العمل، مقاس بعدد العمال.

ε: حد الخطأ.

¹ كريمة قويدري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

حيث أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة ودوره الرئيسي في تعزيز النمو الاقتصادي، رغم ضآلة حجمه مقارنة بالاستثمار المحلي، إلا أن تأثيره إيجابي وأثر الاستثمار المحلي والواردات إيجابي على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة وتظهر النتائج أن. وهذا ما يدل على أهمية التراكم الرأسمالي المحلي في الاقتصاد الجزائري وأهمية الواردات نظرا للاعتماد الكبير على المصادر الخارجية لتلبية الاحتياجات الضرورية ومتطلبات الإنتاج.

7. دراسة (شوقي جباري 2015)¹:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) باستخدام طريقة مربعات الصغرى العادية، حيث توصل على النتائج التالية:

✓ وجود أثر سلبى للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بسبب معدلات النمو السالبة التي سجلها قطاع المحروقات.

✓ وجود أثر موجب للاستثمار الأجنبي المباشر على كل من الاستثمار المحلي و الصادرات.

8. دراسة (نورة زيان و النوري حاشي 2021)²:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس و تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، باستخدام نموذج ARDL و باستعمال المتغيرات التالية:

LINP ; LGOV ; LOPEN ; LM2 ; LFDI ; LGDP حيث على التوالي: التضخم، الإنفاق

الحكومي، الانفتاح التجاري، عرض النقود، الاستثمار الأجنبي المباشر، نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي (متغير تابع)، حيث توصلنا على النتائج التالية:

¹ شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره.

² نورة زيان و النوري حاشي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 12، العدد 01، 2021.

✓ بقاء نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الخام ضعيفة بالرغم من ارتفاع الاستثمار الأجنبي خاصة في بداية الألفية الثالثة.

✓ وجود علاقة توازنية طويلة المدى ذات دلالة معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر.

✓ الأثر الايجابي و المعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر و الوساطة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر. 9. دراسة (صارة زعيتري 2019)¹:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة (1980-2015) باستخدام نموذج ARDL و باستعمال المعادلة التالية:

$$LPCRGP_{it} = C + \alpha_1 LFDI_{it} + \alpha_2 LOPEN_{it} + \alpha_3 LINV_{it} + \alpha_4 LGOVT_{it} + \alpha_5 LMC_{it} + \alpha_6 LINF_{it} + \alpha_7 LH_{it} + v_{it}$$

حيث:

لوغاريتم حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

$LFDI_{it}$: لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر

$LINV_{it}$: لوغاريتم الاستثمار المحلي

$LGOVT_{it}$: لوغاريتم النفقات النهائية للاستهلاك الحكومي

LMC_{it} : لوغاريتم المعروض النقدي

$LINF_{it}$: لوغاريتم التضخم

LH_{it} : لوغاريتم رأس المال البشري

¹ صارة زعيتري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، جلفة، 2019.

LOPENit: لوغاريتم الانفتاح التجاري

uit: الخطأ العشوائي.

و توصلت على النتائج التالية:

- ✓ يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر طرديا مع معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية.
- ✓ التأثير الايجابي لمتغيري الإنفاق الحكومي و الانفتاح التجاري على معدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ التأثير الايجابي ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الدول العربية.

10. دراسة (صياد شهيناز 2013)¹:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس و تحليل الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال

الفترة (1991-2008) باستخدام دالة كوب دوغلاس و باستعمال المعادلة:

$$GP = AK^{\alpha_1} FDI^{\alpha_2} IMP^{\alpha_3} L^{\alpha_4} \varepsilon$$

حيث تحصلت على النتائج التالية:

- ✓ الأثر الايجابي للاستثمار المحلي و الواردات على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.
- ✓ الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.
- ✓ الأثر الايجابي للواردات على الناتج الإجمالي أي هناك علاقة طردية بين الواردات و الناتج المحلي و وجود علاقة قوية موجبة بين المتغيرين.

11. دراسة (ساحلي جميلة و مجاهد سيد أحمد 2021)²:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس و تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

¹ صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية و دورها في النمو الاقتصادي في الجزائر، ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران.

² ساحلي جميلة مجاهد سيد أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 04، العدد 02، أكتوبر 2021.

(2000-2019) باستخدام نموذج ARDL و باستعمال المعادلة التالية: $GDP = f(FDI)$ ، حيث:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي؛ FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر.

حيث تحسلا على النتائج التالية:

✓ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في

الجزائر خلال فترة الدراسة.

✓ وجود علاقة موجبة ومعنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر المبطن ب 4.3.2 والنمو الاقتصادي في الجزائر

على المدى القصير.

✓ بينت نتائج تصحيح الخطأ ECM وجود علاقة طردية ومعنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو

الاقتصادي في الأجل القصير.

12. دراسة (Djelloul Benanaya , Malika Bakdi , 2017):¹

تهدف هذه الدراسة إلى قياس و تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

(1980-2014) باستخدام نموذج ARDL و باستعمال المعادلة التالية:

حيث: $GDP = f(FDI, NX, IVA, M2)$

GDP: إجمالي الناتج المحلي.

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر.

NX: صافي الصادرات.

IVA: القيمة المضافة للصناعة.

¹ Djelloul Benanaya, Malika Bakdi, Foreign Direct Investment And Economic Growth In Algeria, El-Bahith Review 17/2017.

M2: عرض النقود.

حيث تحصلا على النتائج التالية:

- ✓ وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي.
- ✓ وجود علاقة طويلة الأمد بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: الدراسات الأجنبية

1. دراسة (بشير هارون 2022)¹:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر و سنغافورة خلال الفترة (1990-2018) باستخدام نموذج ARDL و باستعمال المعادلة التالية:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 FDI + \beta_2 GNE + \beta_3 LEER + \beta_4 ER + \varepsilon_t$$

حيث:

GDP : الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية

FDI : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بالقيمة الحقيقية

GNE : إجمالي النفقات الوطنية بالقيمة الحقيقية

LEER : سعر الصرف الفعلي الحقيقي

ER : سعر الصرف الرسمي الدولار السنغافوري مقابل الدولار الأمريكي

ε : الخطأ العشوائي.

توصل الباحث على النتائج التالية:

¹ بشير هارون، مرجع سبق ذكره.

✓ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

✓ وجود أثر موجب ومعنوي لكل من إجمالي الإنفاق الوطني و الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

✓ يرتبط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بعلاقة طردية معنوية مع الناتج المحلي الإجمالي ، حيث يمكن تفسير

هذه العلاقة بسبب تنوع القطاعات التي تستقطب تدفقات الاستثمارات الأجنبية.

2. دراسة (مجدي الشوربجي 2005)¹:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشر على النمو الاقتصادي في دول شرق الأوسط

و شمال إفريقيا (10 دول)، باستخدام طريقة الفروق العامة للعزوم (GMM) و باستعمال المعادلة التالية:

$$g_{it} = a + \beta_1 FDI_{it} + \beta_2 (FDI * H)_{it} + \beta_3 H + \beta' Z_{it} + U_{it}$$

g_{it} : النمو الاقتصادي.

FDI: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

H: رأس المال البشري.

(FDI*H): متغير تفاعلي يعكس تفاعل FDI مع أثر H.

Z: المتغيرات الضابطة.

U_{it} : حد الخطأ العشوائي.

حيث توصل على النتائج التالية:

✓ وجود أثر موجب ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

¹ مجدي الشوربجي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشر على النمو الاقتصادي في دول شرق الأوسط و شمال إفريقيا، الملتقى العلمي الدولي الثاني، 14 و15 نوفمبر، 2005.

✓ وجود أثر موجب ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال تفاعله مع أثر تطور القطاع المالي.

✓ وجود أثر موجب ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال تفاعله مع أثر رصيد رأس المال البشري و درجة الانفتاح التجاري.

3. دراسة (زياد أبو ليلي و زكية أحمد مشعل 2007)¹:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس و تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي الأردني و هذا خلال الفترة (1976-2003)، باستخدام دالة كوب دوغلاس وباستعمال المعادلة التالية:

$$GP = AK^{\alpha_1} FDI^{\alpha_2} IMP^{\alpha_3} L^{\alpha_4} \varepsilon$$

حيث دلت النتائج على:

✓ وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج الإجمالي في الأردن.

✓ وجود علاقة سببية متبادلة بين الواردات و الاستثمار الأجنبي المباشر و بين الواردات و الناتج الإجمالي.

✓ وجود علاقة سببية تتجه من رأس المال المحلي إلى الاستثمار الأجنبي.

4. دراسة (Rahman, Mohammad Mafizur, Shahbaz 2011)²:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس و تحليل أثر الواردات و تدفق رأس المال الأجنبي على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة (1990-2010) باستخدام ARDL و إطار عمل VECM متعدد المتغيرات وباستعمال

المعادلة التالية: $lnGDP_t = \alpha_0 + \alpha_{IMP} lnIMP_t + \alpha_{FDI} lnFDI_t + \varepsilon_i$ حيث:

LnGDP: لوغاريتم الناتج الداخلي الخام.

LnFDI: لوغاريتم حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

¹ زياد أبو ليلي و زكية أحمد مشعل، تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي الأردني، جوان 2007.

² Rahman, Mohammad Mafizur, Shahbaz, Do Imports and Foreign Capital Inflows Lead Economic Growth in Pakistan, March, 2011.

lnIMP: لوغاريتم الواردات.

ε: البواقي.

حيث تحصلا على النتائج :

✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي للواردات وتدفق رأس المال الأجنبي على النمو الاقتصادي.

✓ وجود علاقة سببية قوية من الواردات و تدفق رأس المال الأجنبي باتجاه الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي.

5. دراسة (حسن ياسين طمعة، 2015)¹:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن، ومدى مساهمتها في تحفيز الاقتصاد الوطني، وتنميته، خلال الفترة (1996-2008) باستخدام VAR حيث توصل على النتائج التالية:

✓ وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن.

✓ وجود علاقتين تكامليتين طويلتي الأمد فيما بين المتغيرات.

6. دراسة (بشينة المحتسب 2009)²:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن من خلال تطبيق دالة كوب دوغلاس بطريقة OLS، حيث توصلت على النتائج التالية:

أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن له أثر ذو دلالة إحصائية ويكون له هذا الأثر إلا إذا كان هناك تطوير في قدرات ومهارات القوى العاملة ونقل التكنولوجيا.

¹ حسن ياسين طمعة، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن، مقال في مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، 2015 .

² بشينة المحتسب، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن، مقالة في مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36 ، العدد2، 2009.

7. دراسة (Rima Akter,Rabuil Hossain,Handan kumar Roy، 2022)¹:

تهدف هذه دراسة إلى فحص آثار الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي وسط أزمات الاقتصاد الآسيوي " خلال الفترة (1997-2009)، باستخدام نموذج PCSE و GMM وباستعمال المتغيرات التالية: الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي، الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث دلت النتائج على:

✓ الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري يساهمان في تعزيز النمو الاقتصادي في الاقتصاد الآسيوي ولهما

تأثير مستمر على المدى الطويل.

✓ صدمات الانهيار المالي الآسيوي العالمي في 1997 و 1998 و 2008 و 2009 أثرت سلبا على النمو

الاقتصادي في المنطقة.

✓ اظهر الاستثمار الأجنبي المباشر سببية أحادية الاتجاه للنمو الاقتصادي، في حين لم يظهر الانفتاح التجاري

أي علاقة سببية إلى النمو الاقتصادي للاقتصاد الآسيوي.

8. دراسة (Ezo Emako , Seid Nuru and Mesfin Menza، 2022)²:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل و قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في 19 دولة نامية

خلال الفترة (2005-2018)، وتم إدراج متغيرات مثل رأس المال البشري، والاستثمار المحلي، والتنمية المالية،

¹ Rabiul hossain, Chandan Kumar Roy,Rima Akter,Economic growth ,FDI,Trade openness,and inequality standing of Asian economies ,Asian Development Policy Review , Vol.10 No.4, 14/december2022 ,p 317-330.

²Ezo Emako , Seid Nuru and Mesfin Menza, The effect of foreign direct investment on economic growth in developing countries Transnational Corporations Review 2022, Vol. 14, No. 4, 382-401 .

وانفتاح الاقتصاد، والقوى العاملة، والأراضي الصالحة للزراعة كمتغيرات مراقبة، تم استخدام طريقة قوية معممة لنظام اللحظات (GMM) لتحليل البيانات.

وتم استعمال بالمعادلة التالية: $Y = AK^\alpha H^\theta L^{1-\alpha-\theta}$ حيث:

Y: الناتج المحلي الإجمالي.

K: رأس المال المادي.

H: رأس المال البشري.

L: القوة العاملة.

أما النتائج المتوصل إليها هي كالآتي:

✓ تأثير نمو الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بالفعل لتكوينه القطاعي في البلدان النامية.

✓ الاستثمار الأجنبي المباشر في التصنيع له تأثير إيجابي وهام إحصائياً على النمو الاقتصادي، في حين أن

الاستثمار الأجنبي في القطاع الثالث له تأثير سلبي كبير إحصائياً على النمو الاقتصادي، لكن الاستثمار

الأجنبي المباشر في القطاع الأولي له تأثير سلبي ولكنه ضئيل على الاقتصاد.

9. دراسة (Sauwaluck Koojaroenprisit ; 2012):¹

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة كوريا الجنوبية

خلال الفترة (1980-2009)، باستخدام الانحدار المتعدد و باستعمال المعادلة التالية:

¹ Sauwaluck Koojaroenprisit, The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth: A Case Study of South Korea, International Journal of Business and Social Science Vol. 3 No. 21; November 2012.

$$g = a + b_1$$

حيث:

g: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

I: استثمار رأس المال المحلي.

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر

L: التوظيف

X: الصادرات.

H: رأس المال البشري.

حيث توصل إلى النتائج التالية:

✓ تأثير ايجابي و قوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية.

✓ التأثير الايجابي لكل من رأس المال البشري والتوظيف و الصادرات على النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة.

اتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

اتفقت أغلب الدراسات السابقة سواء كانت أجنبية أو محلية على وجود أثر موجب للاستثمار الأجنبي المباشر على

النمو الاقتصادي، كدراسة ساحلي جميلة و مجاهد سيد أحمد (2021) و Rima Akter et autres

(2022).

أدلت نتائج أغلب الدراسات على أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة لأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة فلدينا دراسة برنار نورالدين و آخرون (2017) تحت عنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، و دراسة شوقي جباري تحت عنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) فقد توصلا إلى وجود أثر سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، وكذلك تم اختلاف في طريقة النماذج المستخدمة.

و من خلال استعراض أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات السابقة، تتمثل الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية في طول فترة الدراسة التي تختلف عن الدراسات المحلية السابقة فستكون دراستنا خلال الفترة الممتدة (1990-2022) في الجزائر، باستخدام نموذج ARDL.

خلاصة الفصل:

تم استعراض في هذا الفصل بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع الحالي، معتمدين في ذلك على رسائل الدكتوراه ورسائل الماجستير والأبحاث الأجنبية والعربية.

ومن خلال الأدبيات السابقة يمكننا أن نستنتج أن الاستثمار الأجنبي له تأثير مهم وكبير على النمو الاقتصادي، خاصة وأن الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي تؤثر على النمو الاقتصادي من أجل اكتشاف ورصد الاتجاهات الحديثة. وفي هذا الفصل تم كرا من التعرف على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة.

الفصل الثالث:

الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر

على النمو الاقتصادي

تمهيد:

بعد التطرق للإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي و إبراز العلاقة بينهم و من ثم التطرق إلى الأدوات السابقة التي درست نفس الموضوع سنحاول في هذا الفصل توضيح العلاقة في شكل نماذج رياضية بالاعتماد على الأسس القياسية و ذلك لأجل قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).

و لقد قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث 01: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).

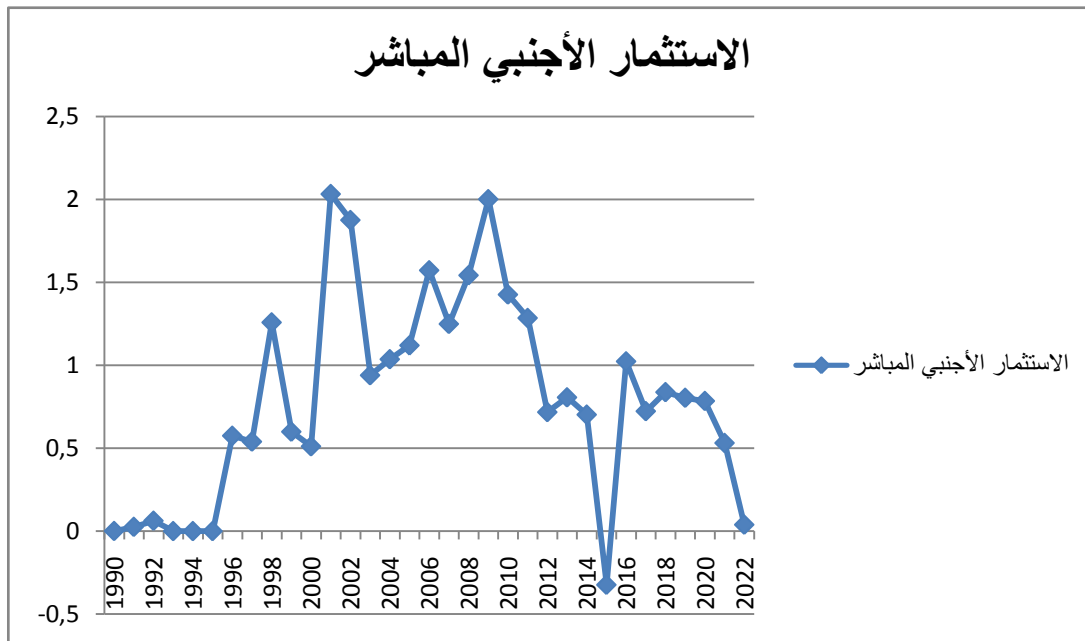
المبحث 02: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).

المبحث 03: لأجل قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).

الشكل 03: منحى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر صافي تدفقات الوافدة (من الناتج المحلي الإجمالي %) الجزائر

خلال الفترة (1990-2022).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

❖ تحليل المنحنى البياني:

من خلال ملاحظة المنحنى يمكننا تقسيمه إلى فترات كما يلي:

-الفترة (1990-1995): نلاحظ في هذه الفترة أن الاستثمار الأجنبي المباشر شبه معدوم فقد ارتفع بشكل ضئيل

جداً سنة 1992 فقط، ولكن ظل ما يقارب 0 طول تلك السنوات، أي غياب شبه تام للاستثمارات الأجنبية

المباشرة و ذلك راجع إلى الوضعية المعقدة للبلاد التي مرت بها في تلك الفترة من عدم الاستقرار السياسي و

الاقتصادي و تدهور الحالة الأمنية مما يجد جلب الاستثمارات الأجنبية للوطن.

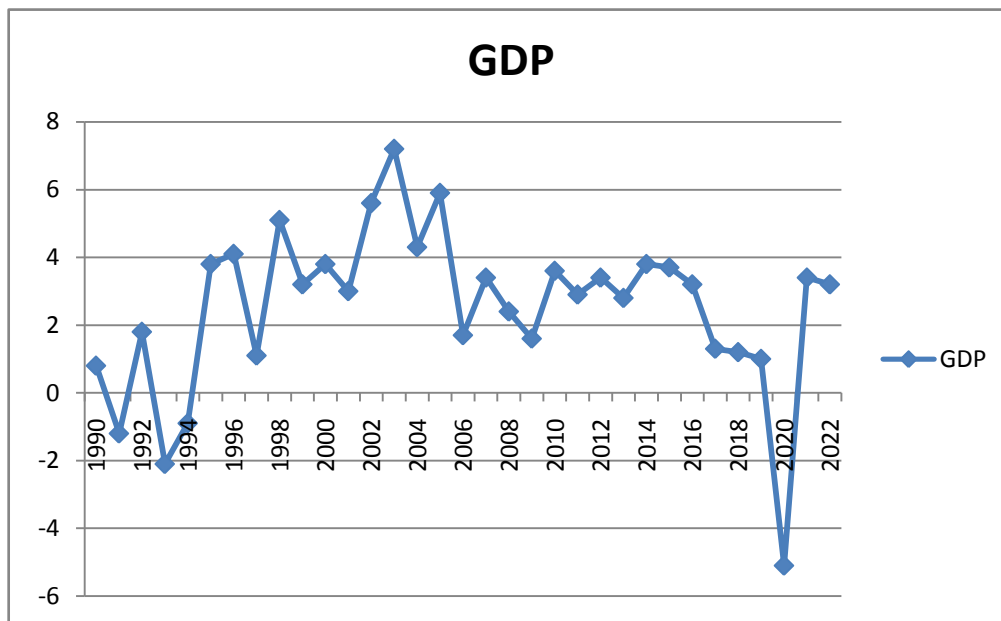
-الفترة (1996-2003): نلاحظ في هذه الفترة صعود ونزول في نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على طول الفترة حيث في سنة 1998 ارتفعت بنسبة (1,30%) ثم انخفضت الاستثمارات على مدار سنتين، لتعود ترتفع في سنة 2001 حيث بلغت أعلى قيمة لها (2%) من الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع إلى الإصلاحات التي قامت بها الجزائر لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية حيث صدر قانون الاستثمار سنة 2001 هذا أعطى المستثمرين المحليين والأجانب الكثير من الامتيازات ثم انخفضت الاستثمارات.

-في 2004 عادت نسبة الاستثمارات في الارتفاع إلا أن بلغت أعلى قيمة لها (2%) من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2009 ثم عرفت الجزائر بعد ذلك استقطاب عض الاستثمارات في مجالات أخرى غير قطاع المحروقات ، على سبيل المثال في قطاع المياه (مشروع تحلية المياه). أصبحت الدولة الوحيدة في المنطقة التي لديها 3 تراخيص من خلال فتح السوق بشكل كبير في ذلك الوقت بالإضافة إلى بناء البنية التحتية ، وخاصة مشاريع الربط بين الشرق والغرب ، للتنافس في الهواتف المحمولة ، و تحسين النقل في ولايات مختلفة.

ثم في 2015 شهدت انخفاضا حادا حيث بلغت قيمته السالبة (-0.30%) من إجمالي الناتج المحلي و هذا راجع إلى انخفاض أسعار المحروقات ، ثم عاد للارتفاع من جديد سنة 2016 بنسبة (1%) ثم عادت للانخفاض قليل (0.70%) سنة 2017، ثم ارتفعت سنة 2018 ارتفاعا طفيفا ، ثم استقرت في نفس القيمة خلال السنوات 2019 و2020 ثم انخفضت إلى ما يقارب 0 و بقيت مستقرة على تلك القيمة خلال السنتين 2021 و 2022 وهذا راجع إلى أزمة الكوفيد حيث توقفت كل الأنشطة الاقتصادية بسبب هذه الجائحة.

المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر.

الشكل 04: منحى تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

❖ تحليل الشكل:

من خلال ملاحظة المنحنى:

- الفترة (1990-2004): نلاحظ في هذه الفترة تذبذب في نسبة الناتج المحلي الإجمالي، ففي بداية التسعينات تم

تسجيل نسب ضعيفة جدا حيث بلغت سنة 1991 (-1,2%) لتعود وترتفع بمعدل (1.8%) سنة 1992، ثم

عاودت الانخفاض لأضعف نسبة سنة 1993 بمعدل (-2.1%) ثم عرفت ارتفاع طفيف سنة 1994

(-0.89%) وهذا راجع إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية و الأمنية للبلاد وكذلك هي مرحلة التعديل الهيكلي

للنهوض بالاقتصاد. ففي بداية 1995 ارتفع معدل النمو الاقتصادي (3.8%) ليرتفع بشكل طفيف في السنة

المالية (4.09%) ليعود و ينخفض بنسبة (1.1%) سنة 1997 ل يبقى بين ارتفاع و انخفاض طول الفترة (1998-2002)، ليقفز لأعلى نسبة (7.2%) سنة 2003 و هذا راجع إلى تحسن قطاع المحروقات، و كذلك خطة دعم للانتعاش الاقتصادي، ليعود و ينخفض سنة 2004 بمعدل (4.3%).

- الفترة (2005-2019): نلاحظ سنة 2005 ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي (5.9%) ثم انخفض في السنة المالية (1.7%) ثم ارتفع وانخفض طيلة سنتين و تم تطبيق في هذه الفترة (2005-2009) الخطة التكميلية لدعم النمو الاقتصادي و إنعاشه، فأما بقية الفترة ظل في تذبذب.

في سنة 2020 شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاض حاد بمعدل (5.1-%) و هذا راجع إلى الأزمة الصحية العالمية كوفيد19، مما أدى إلى غلق جميع الأنشطة الاقتصادية و بالتالي تدهور معدل النمو الاقتصادي، ثم عاود الارتفاع في السنة المالية بمعدل (3.4%) وهذا راجع إلى بداية تحسن الوضع الاقتصادي و بعدها انخفض بشكل طفيف سنة 2022 بمعدل (3.2%).

المبحث الثالث: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).

منهجية الدراسة القياسية:

لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) سنقوم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) والذي يمر بعدة مراحل كما سنرى: البيانات: هي عبارة عن سلاسل زمنية سنوية للفترة (1990-2022) تم جمعها من قاعدة بيانات البنك الدولي. النموذج القياسي:

$$GDP=f(FDI ; INF ; PPR)$$

التعريف بمتغيرات:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر.

INF: التضخم.

PPR: أسعار البترول.

1) دراسة استقرارية السلال الزمنية:

الاستقرارية:

"تكون السلسلة العشوائية مستقرة، إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين و تباين مشترك ليس لهم علاقة بالزمن".¹

يعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الخطوة الأولى في دراستنا القياسية بعد اختيار النموذج القياسي المناسب، بعدها نقوم بدراسة استقرارية كل المتغيرات وهذا بهدف تفادي مشكلة الارتباط الزائف، و ذلك باستعمال اختبارات الجذر الوحدة المتمثلة في اختبائي (Augmented Dickey-Fuller (ADF) و (Phillips et (PP) و Perron و ذلك من أجل معرفة درجة التي تستقر فيها كل سلسلة لكل متغير عند المستوى أو الفرق الأول، الفرق الثاني.

أما منهج ARDL لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة عند نفس الدرجة (عند المستوى أو الفرق الأول) و لكن يجب أن نتأكد أنها لا تستقر في الفرق الثاني.

يمثل الجدول التالي نتائج اختبار استقرارية النموذج القياسي

¹ قليل محمد الصغير، محاضرات في تحليل السلاسل الزمنية، مطبوعة بيذاغوجية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، 2019/2018، ص39.

الجدول 02: اختبار جذر الوحدة ADF و PP

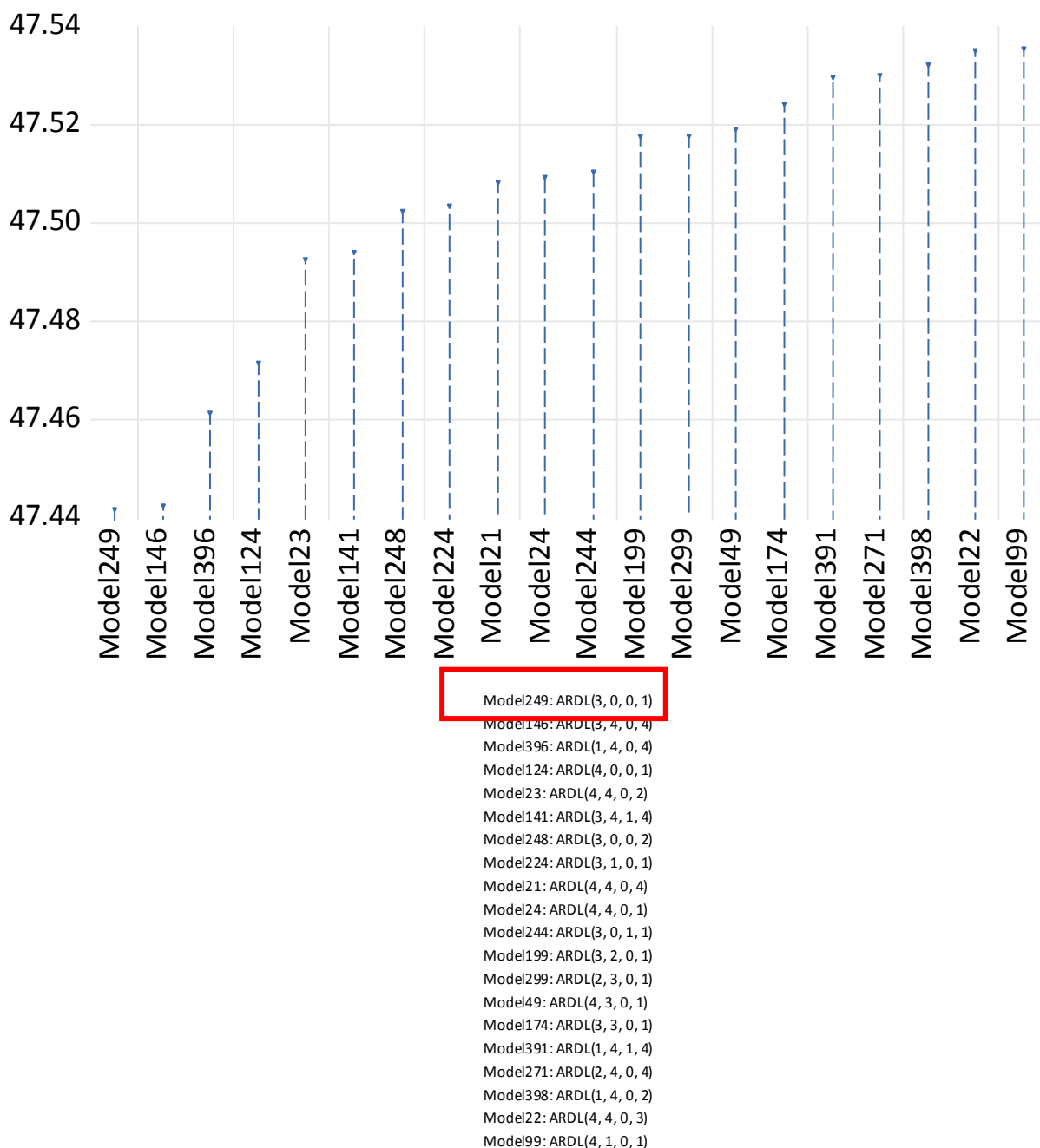
PP		ADF			المتغيرات
1st difference	level	1st difference	level		
0,0004	0,8658	0,0004	0,841	Intercept	GDP
0,0025	0,5325	0,0025	0,5857	Trend and intercept	
0,0000	0,8843	0,0000	0,8943	None	
0,0000	0,1921	0,0000	0,1719	Intercept	FDI
0,0000	0,5064	0,0000	0,5005	Trend and intercept	
0,0000	0,1832	0,0000	0,3189	None	
0,0001	0,4464	0,0001	0,4336	Intercept	INF
0,0001	0,7209	0,0003	0,6625	Trend and intercept	
0,0000	0,1426	0,0000	0,1458	None	
0,0014	0,6904	0,0009	0,6727	Intercept	PPR
0,0088	0,4159	0,0005	0,4987	Trend and intercept	
0,0001	0,7478	0,0000	0,6998	None	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews12.

من خلال نتائج الجدول 01 و المتمثل في اختبار ADF و اختبار PP يتبين أن جميع المتغيرات يستقرن بالنماذج الثلاث (Intercept ; Trend and intercept ; None) في كلا الاختبارين عند الفرق الأول، و عليه يمكن رفض فرضية العدم التي تشير إلى وجود جذر الوحدة بالمتغيرات عند الفرق الأول، ولا يستقر المتغير التابع عند level، كما لا يوجد أي متغير من المتغيرات يستقر عند الفرق الثاني مما يسمح لنا بتطبيق منهجية ARDL.

الشكل 05: معيار Akaike

Akaike Information Criteria (top 20 models)



يمثل الشكل 05 اختيار فترات الإبطاء المثلى لنموذج حسب معيار Akaike و الذي أعطى أفضل فترة إبطاء

للمنموذج وهي $ARDL(3,0,0,1)$.

الجدول 03: اختبار التكامل المشترك.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(GDP)
 Selected Model: ARDL(3, 0, 0, 1)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 06/07/24 Time: 21:58
 Sample: 1990 2022
 Included observations: 30

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.40E+09	2.46E+09	0.000000	0.0000
GDP(-1)*	-0.262323	0.053855	-4.870898	0.0001
FDI**	1.776877	1.306631	1.359892	0.1876
INF**	1.53E+08	1.23E+08	0.000000	0.0000
PPR(-1)	5.51E+08	1.16E+08	0.000000	0.0000
D(GDP(-1))	-0.179804	0.069740	-2.578194	0.0172
D(GDP(-2))	-0.148322	0.064376	-2.303987	0.0310
D(PPR)	9.82E+08	52231603	0.000000	0.0000

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	6.773625	5.281226	1.282586	0.2130
INF	-5.85E+08	4.54E+08	-1.286422	0.2117
PPR	2.10E+09	1.29E+08	16.25551	0.0000
C	1.68E+10	8.36E+09	2.006473	0.0573

$$EC = GDP - (6.7736*FDI - 584516573.8763*INF + 2100957011.4860*PPR + 16777721954.9755)$$

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	6.514704 3	Asymptotic: n=1000		
		10%	2.37	3.2
		5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	30	Finite Sample: n=30		
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 12

تشير نتائج الجدول السابق إلى رفض فرضية العدم عند مستوى معنوية 1% لأن قيمة F-Statistic أكبر من القيم

المرجحة و الموضحة في نفس الجدول، حيث بلغت هذه القيمة 6.514704 و هي أكبر من كل القيم المرجحة

العظمى $I(1)$ ، و بالتالي نستنتج أنه توجد علاقة مشترك بين متغيرات الدراسة.

الجدول 04: تقدير معلمات طويلة الأجل.

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	6.773625	5.281226	1.282586	0.2130
INF	-5.85E+08	4.54E+08	-1.286422	0.2117
PPR	2.10E+09	1.29E+08	16.25551	0.0000
C	1.68E+10	8.36E+09	2.006473	0.0573

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(GDP)
 Selected Model: ARDL(3, 0, 0, 1)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 06/07/24 Time: 21:53
 Sample: 1990 2022
 Included observations: 30

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.179804	0.061626	-2.917673	0.0080
D(GDP(-2))	-0.148322	0.058966	-2.515391	0.0197
D(PPR)	9.82E+08	42163891	0.000000	0.0000
CointEq(-1)*	-0.262323	0.042279	-6.204513	0.0000

F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.514704	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews12

نموذج تصحيح الخطأ:

يتضح من الجداول السابقة أن معامل تصحيح الخطأ سلبى ومعنوي إحصائيا وهذا ما يؤكد وجود علاقة على المدى الطويل ما بين GDP و FDI و INF و PPR، ويشير هذا المعامل إلى العلاقة ما بين المدى البعيد والمدى القصير، حيث يهدف إلى تعديل العلاقة في المدى القصير حتى تبقى متوازنة على المدى الطويل، وبلغت سرعة التعديل -0.262، و هي أكبر من كل القيم الحرجة فهذا يؤكد معنوية معامل الخطأ عند 1%.

الجدول 05: اختبارات التشخيص.

اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

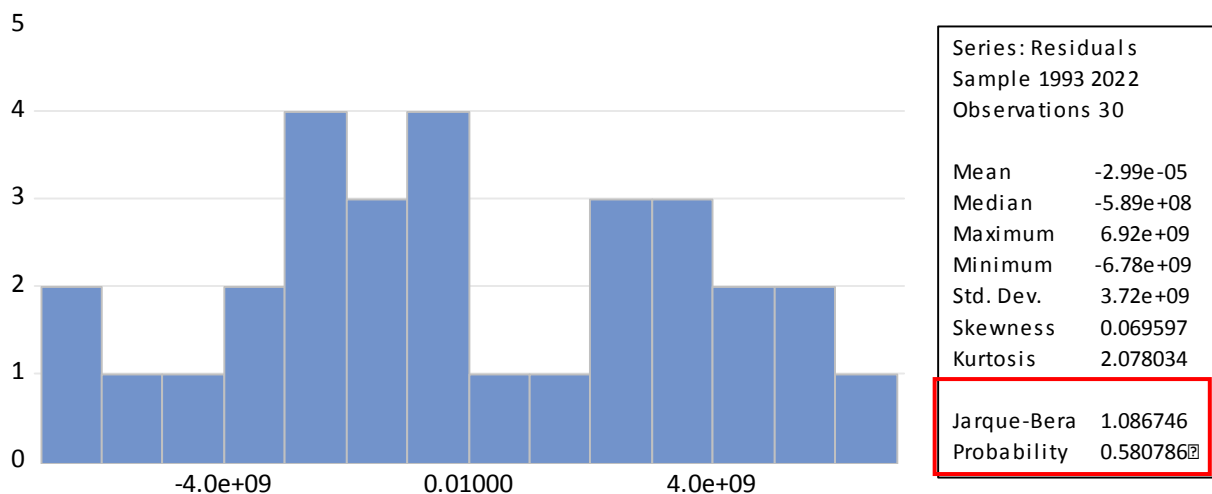
F-statistic	0.235310	Prob. F(2,20)	0.7925
Obs*R-squared	0.689701	Prob. Chi-Square(2)	0.7083

اختبار عدم ثبات التباين

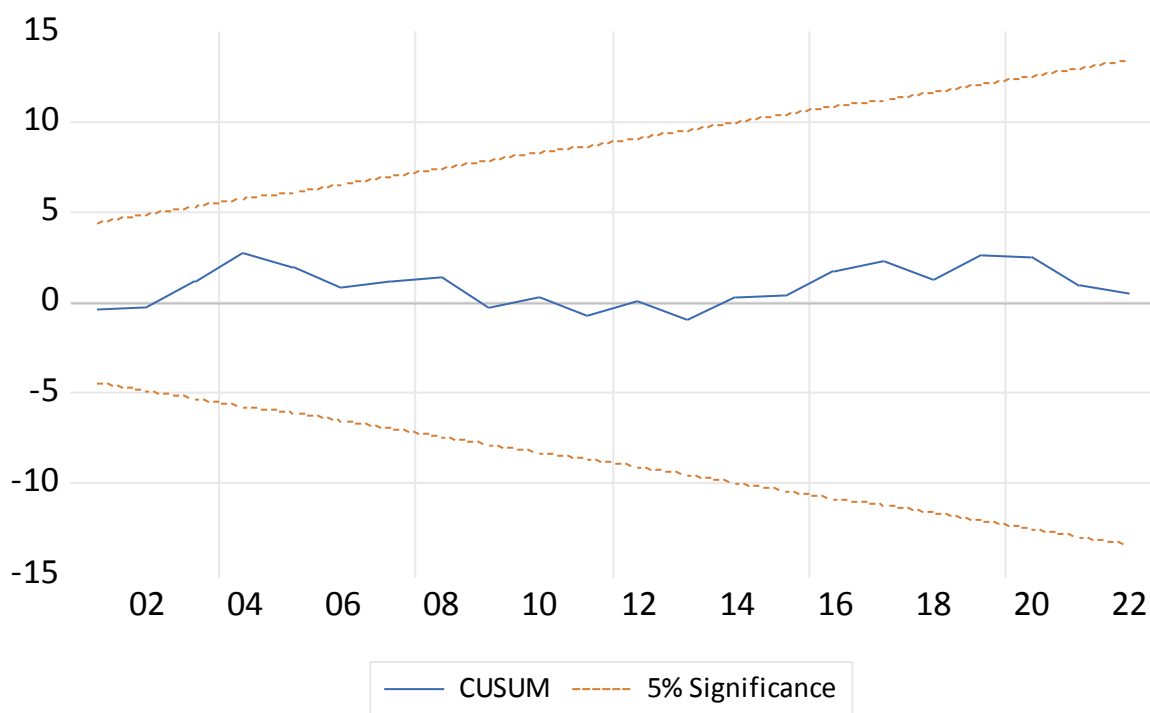
Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.258462	Prob. F(1,27)	0.2718
Obs*R-squared	1.291486	Prob. Chi-Square(1)	0.2558

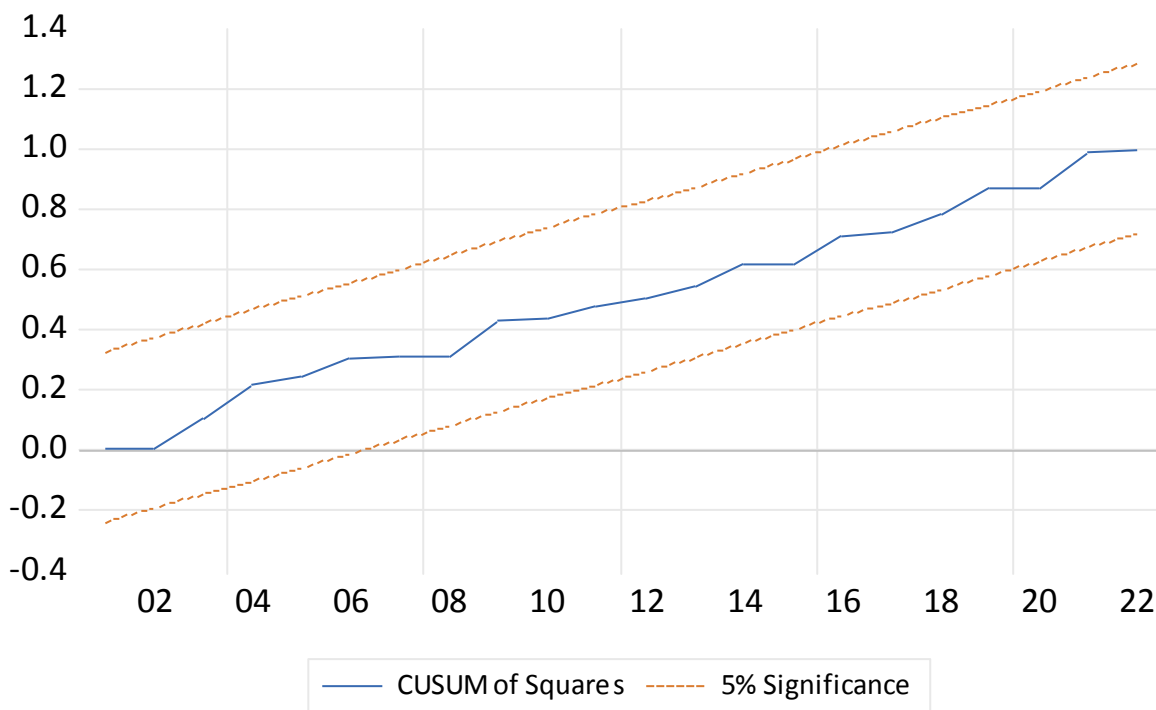
الشكل 06: اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا



الشكل 07: اختبار المجموع التراكمي للبقايا



الشكل 08: اختبار مربع المجموع التراكمي للبقايا



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 12.

بعد إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية و المتمثلة في اختبار الارتباط الذاتي، اختبار عدم تجانس التباين الموضحة في الجداول السابقة، يتضح من النتائج أن النموذج خالي من مشكل عدم تجانس التباين و الارتباط الذاتي، كما أظهر اختبار Jarque bera أن البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً، أما بخصوص اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات فمن خلال اختبار المجموع التراكمي للبقايا و اختبار مربع المجموع التراكمي للبقايا، يظهر بوضوح أن الشكل البياني لاختبار كل من CUSUM و CUSUMSQ داخل الحدود المرحجة عند مستوى معنوية 5% و عليه فإن تقديرات النموذج مستقرة.

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل تحليل واقع كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، و كذلك الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1990-2022) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL و استعمال برنامج Eviews12، وتم الوصول إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

الاستثمار هو أحد الموضوعات الرئيسية التي يركز عليها الاقتصاديون في الماضي والحاضر في معظم البلدان ، والاستثمار هو أحد المفاهيم التي شهدت خلافات ملحوظة حول درجة التأثير على الناتج المحلي الإجمالي ، كما أنه يلعب دورا فعالا في النشاط الاقتصادي ، حيث أنه وسيلة مهمة لتوفير فرص العمل للعمالة ، ونقل تقنيات الإنتاج ، والخبرة الإدارية ، وتحديث الصناعات المحلية ، والقدرة التنافسية التصديرية للاقتصاد. من أجل المنافع الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف ، ولتحقيق هذه الفوائد تحاول العديد من الدول جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها باستخدام إجراءات وأدوات تقلل من عبء التكاليف التي قد يتحملها المستثمرون الأجانب ، ومن ناحية أخرى ، توفر له المساحة والبيئة المناسبة لتحقيق أنشطته الاستثمارية التي تتطلب ذلك.

و في دراستنا هذه قمنا بدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) و قد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي و العلاقة المتبادلة بينهما حيث تضمنت على أهم المفاهيم و التعاريف و الأشكال والنظريات والنماذج.

أما في الفصل الثاني تم عرض مجموعة من الدراسات السابقة المتنوعة التي كان مضمونها أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث تضمن المبحث الأول الدراسات المحلية أما الثاني دراسات أجنبية أما فكان عبارة عن أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات السابقة. حيث تم تجزئة نتائج الدراسات السابقة إلى جزأين، الجزء الأول أغلبية الدراسات توصلت إلى وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، أما الجزء الثاني فكانت لدينا دراستين توصلتا إلى وجود أثر سلبي.

أما الفصل الثالث تم فيه تحليل واقع كل من النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر، وتم تحديد النموذج القياسي و المتغيرات و البيانات المستعملة و هذا لقياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARDL.

اختبار صحة الفرضيات:

تنص الفرضية الأولى على وجود أثر ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر على النمو الاقتصادي و بالتالي رفض الفرضية الأولى و قبول الفرضية الثانية التي تنص على عدم وجود أثر موجب للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة التي تحت عنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL و باستخدام المتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، التضخم ، أسعار البترول ، حيث تم التوصل إلى وجود علاقة غير معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي عند مستوى 5% على المدى الطويل و القصير.

لم يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري على عوائد المحروقات بشكل شبه كلي وهذا ما يمكنه ان يسبب انهيار للاقتصاد الوطني.

توصيات:

- ✓ زيادة الاهتمام بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدولة لتطوير الاستثمار وترقيته.
- ✓ التركيز على تحسين القطاعات التي تملك فيها الجزائر ميزة تنافسية كالقطاع الفلاحي و قطاع المناجم والمعادن

ومحاولة الترويج لها لاستقطاب المستثمرين الأجانب وتوجيهها نحو التصدير تدريجيا واستهداف السوق الإفريقية

كمرحلة أولى لتنويع مداخيل البلد من العملة الأجنبية.

✓ محاولة الاستفادة من تجارب الدول النامية.

✓ الاهتمام بجعل العلاقة تكاملية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر لهدف تطوير النشاط

الاقتصادي في الجزائر مع العمل على توسيعهما و تشجيعهما.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية :

- 1 جثينة المحتسب، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن، مقالة في مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36 ، العدد2، 2009.
- 2 بربار نور الدين و آخرون، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2012)،مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، العدد لثاني، ديسمبر 2017.
- 3 بشير هارون، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص السياسات التجارية و المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لحاج لخضر، باتنة، 2022.
- 4 بلحشر عائشة، بن معمر عبد الباسط، أثر الابتكار على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019،مجلة مجاميع المعرفة، العدد 01، المجلد08، أبريل 2022.
- 5 جوشمال عبد الرؤوف، التسويق الدولي و تأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع التسويق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.
- 6 جيتير بيتكي و ديفيد بريشيتكو، طريقة التفكير الاقتصادية، ترجمة : ليندا الحمود، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 2008.
- 7 جمال داود سلمان الدليمي، التنمية الاقتصادية نظريات و تجارب، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، ط1،، القاهرة، 2015.
- 8 جون ماينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل و الفائدة والنقود، ترجمة: إلهام عي داروس، دار العين للنشر، طبعة الأولى، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، 2010.

- 9 - حسن عباس التميمي، رجاء عبد الله عيسى السالم، مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته، الطبعة 01 ، دار الأيام للنشر، 2018.
- 10 - حسن ياسين طعمة، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن، مقال في مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، 2015.
- 11 - حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991.
- 12 - حمد بشير علي، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.
- 13 - رفيق نزاري و هارون طاهر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2012)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 44، جوان 2016.
- 14 - رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حاج لخضر، باتنة، 2008.
- 15 - رمضان الشراح، استثمار النظرية والتطبيق، منشورات ذات السلاسل، طبعة الأولى، الكويت، 2005.
- 16 - ريم ثومرية، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قلم، 2019.
- 17 - زهرة حسن عباس التميمي، رجاء عبد الله عيسى السالم، مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته، الطبعة 01 ، دار الأيام للنشر، 2018.
- 18 - زياد أبو ليلي و زكية أحمد مشعل، تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي الأردني، جوان 2007.

- 19 - ساحلي جميلة مجاهد سيد أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 04، العدد 02، أكتوبر 2021.
- 20 - شوقي جباري و محمد محبوب الحداد، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال أفريقيا دراسة حالة، (تونس، ليبيا، مصر)مجلة الإستراتيجية و التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد04، جانفي 2013،.
- 21 - صارة زعيتري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، حلفة، 2019.
- 22 - صدر الدين صواليلي، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006،.
- 23 - صياد شهنيز، الاستثمارات الأجنبية و دورها في النمو الاقتصادي في الجزائر، ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران.
- 24 - صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية و الاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2007.
- 25 - عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات " مفاهيم و نظم اقتصادية "، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.
- 26 - عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2014،.

- 27 - عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002.
- 28 - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
- 29 - عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
- 30 - عبد السلام أبو قحف، نظرية التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 31 - عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية للنشر، لبنان، 2013.
- 32 - عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، طبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 33 - عدنان سليمان، اقتصاديات المناطق الحرة، المؤسسة العامة للمناطق الحرة، دمشق، تموز 2004.
- 34 - علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد، الأردن، 2007.
- 35 - عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- 36 - عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، طبعة الأولى، بيروت، 2012.
- 37 - فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 38 - قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار، دار الثقافة، طبعة الأولى، عمان، 2009.

- 39 - قليل محمد الصغير، محاضرات في تحليل السلاسل الزمنية، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، 2019/2018.
- 40 - كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة لدول عربية دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013.
- 41 - كريمة قويدري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
- 42 - ماجد أحمد عطا الله ، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، 2011.
- 43 - المادة 02 من المرسوم التشريعي 12-93، بتاريخ 5 أكتوبر 1993، الجريدة الرسمية رقم 64، الصادرة في 10 أكتوبر 1993.
- 44 - مايكل أبدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور وآخرون، دار المريخ، الرياض، 1999.
- 45 - مجدي الشوربجي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول شرق الأوسط و شمال إفريقيا، الملتقى العلمي الدولي الثاني، 14 و 15 نوفمبر، 2005.
- 46 - محمد أحمد بدر الدين، استراتيجيات النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 2017.
- 47 - محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

- 48 - محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007.
- 49 - منصور الزين، تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية، دار اليازية للنشر و التوزيع، طبعة الأولى، عمان، 2012.
- 50 - ميرونوف، الأطروحات الخاصة بتطوير الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة علي محمد تقي عبد الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- 51 - ميشيل تودار، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسني و محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.
- 52 - ناصري نفيسة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014.
- 53 - ناصوري عبد القادر، دحماني محمد ادريوش، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 6، العدد 6، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، أفريل 2011.
- 54 - نسمن فطيمة و الهروشي خطاب، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 4، ديسمبر 2017.
- 55 - نعيمة أوعيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016.
- 56 - نورة زيان و النوري حاشي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 12، العدد 01، 2021.

- 57 - هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية الصين إنموزجا، بيت الحكمة، بغداد، 2002،.
- 58 - هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2017.

- 1- Amand DIEMER, economie generale, Economie_ GESTION, IUFM Auvergne,.
- 2- Ayhan Ucak, Adam Smith: The inspirer of modern growth theories, procedia-social and Behavioral Sciences, Vol 195,2015,.
- 3- Ayhan Ucak, Adam Smith: The inspirer of modern growth theories, procedia-social and Behavioral Sciences, Vol 195,2015.
- 4- Cnuced, sociétés transnationales, industries extractives et développement, Nations Unie, New York and Geneva,2007
- 5- Djelloul Benanaya, Malika Bakdi, Foreign Direct Investment And Economic Growth In Algeria, El-Bahith Review 17/2017.
- 6- Edmore Mahembe, NM Odhiambo, Foreign Direct Investment And Economic Growth: A Theoretical Framework, Journal Of Governance And Regulation / Volume 3, Issue 2, 2014,.
- 7- Henri Bourginat:théories de l'investissement direct étranger ;édition, economica, Paris 1984.
- 8- Jhingan, M. L, The economics of Development and planning, Fourty Edition, Delhy: Vrinda Publications, (2011),.
- 9- OECD ; survev of OECD work on international investment ; working parpers on international investment ; OECD publiching,.
- 10- Rabiul hossain, Chandan Kumar Roy,Rima Akter,Economic growth ,FDI,Trade openness,and inquality standing of Asian economies ,Asian Development Policy Review , Vol.10 No.4, 14/december2022 ,.
- 11- Rahman, Mohammad Mafizur, Shahbaz, Do Imports and Foreign Capital Inflows Lead Economic Growth in Pakistan,March,2011.

- 12- Sauwaluck Koojaroenpravit, The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth: A Case Study of South Korea, International Journal of Business and Social Science Vol. 3 No. 21; November 2012.
- 13- UNCTAD World Investment Report 2004 : The Shift Towards Services, United Nations, New York And Geneva,2004.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس و تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL و تشير النتائج المتحصل عليها إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، و كذلك على عدم وجود تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، ARDL.

Abstract:

This study aims to measure and analyze the impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria during the period (1990-2022) using the autoregressive lagged distributed lags (ARDL) model. The results obtained indicate the existence of a cointegration relationship between foreign direct investment and economic growth in Algeria during the study period, as well as the lack of impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria during the period (1990-2022).

Keywords: foreign direct investment, economic growth, ARDL.